أسرار مصرع

المشير عبد الحكيم عامر

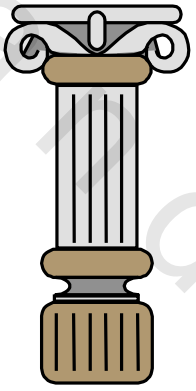

الفصل الخامس

obeikandl.com

obeikandl.com

كان الجو السياسي والعسكري خلال عام 1966 في منطقة الشرق الأوسط ملبداً بالغيوم، وكان التوتر يسود المنطقة، فقد بلغت الدول العربية معلومات مؤكدة عن صفقات سلاح ضخمة زودت بها الولايات المتحدة إسرائيل وبادرت بعض الدول العربية وخاصة سوريا والعراق بإرسال رسائل إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية تطلب منه عرض الأمر على مجلس الجامعة لمواجهة هذا التهديد الخطير الذي يعرض سلامة البلاد العربية وأمنها وحياة شعوبها لأفدح الأخطار.

وكانت أحوال العالم العربي مضطربة، ففي العراق قتل الرئيس العراقي عبد السلام عارف في حادثة سقوط طائرة هليكوبتر وتولى الرئاسة من بعده شقيقة اللواء عبد الرحمن عارف، ولم تكن لديه أية خبرة سابقة بالأمور السياسية وقد زادت بواعث الشك والحذر لدى الرئيس الجديد إلى الحد الذي جعله يطلب من الرئيس عبد الناصر إرسال قوة مصرية لتتولى مهمة حراسته وحراسة القصر الجمهوري في بغداد، وبالفعل وصلت قوة مصرية من 350 ضابطًا وجنديًّا لحراسة عبد الرحمن عارف، وفي الأردن ساءت العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية التي كان يرأسها وقتئذ أحمد الشقيري والحكومة الأردنية، فقد عارض الملك حسين خطط الشقيري لتدريب وحدات من المنظمة في الأراضي الأردنية تمهيداً للقيام بإغارات مسلحة على أهداف إسرائيلية وخاصة من الضفة الغربية، وكان الملك يخشى من أن يؤدي ذلك إلى قيام إسرائيل بإغارات انتقامية على الأراضي الأردنية، ونتيجة لموقف الملك حسين شن الشقيري حملة شعواء ضده من إذاعة فلسطين في القاهرة.

وفي سوريا التي توالت عليها الانقلابات العسكرية وقع انقلاب عسكري في فبراير 1966 أطاح بالفريق أمين الحافظ العدو اللدود لعبد الناصر واختير الدكتور نور الدين الأتاسي لرئاسة الجمهورية والدكتور يوسف زعين رئيسًا للوزراء والدكتور إبراهم ماخوس وزيراً للخارجية.

وفي 14 يوليو 1966 اشتبكت الطائرات السورية مع الطائرات الإسرائيلية فوق مواقع تحويل نهر الأردن وأسفرت المعركة عن سقوط عدد من الطائرات السورية.

وفي 15 أغسطس وقعت الطائرات السورية في كمين إسرائيلي وأسفرت المعركة الجوية التي استمرت نصف ساعة عن سقوط إحدى عشرة طائرة سورية إلى جانب اشتباكات برية على شاطئ بحيرة طبرية.

ونتيجة لتردي الوضع بين سوريا وإسرائيل بعث الرئيس السوري وقتئذ نور الدين الأتاسي برسالة إلى الرئيس عبد الناصر يخطره فيها بأن سوريا تتوقع هجومًا جويًّا إسرائيليًّا على المشروعات السورية لتحويل نهر الأردن، وأن القيادة السورية قررت ضرورة التوصل إلى تنسيق كامل مع الجمهورية العربية المتحدة (مصر)، وفي آخر أكتوبر 1966 وصل إلى القاهرة وفد سوري برئاسة الدكتور يوسف زعين رئيس الوزراء وقتئذ وعضوية الدكتور إبراهيم ماخوس وزير الخارجية واللواء أحمد سويدان رئيس الأركان والعقيد عبد الكريم الجندي مدير العمليات وبدأت الاجتماعات الرسمية في 2 نوفمبر بين الوفد السوري والوفد المصري الذي كان يتكون من الرئيس عبد الناصر والمشير عامر وزكريا محيي الدين وصدقي سليمان رئيس الوزراء ومحمود رياض وزير الخارجية، وفي نهاية المحادثات في 4 نوفمبر 1966 تم توقيع اتفاقية دفاع مشترك بين الحكومتين المصرية والسورية وتضمن الاتفاق نصًّا بأن أي اعتداء على دولة منهما يعد عدوانًا على الأخرى.

ولم يمض سوى تسعة أيام على توقيع اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر وسوريا حتى وقعت سلسلة من الأحداث، ففي يوم 13 نوفمبر 1966 قامت قوة مدرعة إسرائيلية تساندها المدفعية والطائرات بإغارة وحشية على قرية (السموع) في الضفة الغربية فدمرت أكثر من مائة منزل وقتلت عدداً كبيراً من الجنود الأردنيين والأهالي.

وكرد فعل لهذه الإغارة الإسرائيلية قامت مظاهرات حاشدة في القدس ومدن الضفة

الغربية الفلسطينية وتعرض الملك حسين وحكومته لهجوم عنيف؛ لأنه تخلى عن الدفاع عن أراضي الضفة الغربية في الوقت الذي رفض فيه السماح لوحدات منظمة التحرير الفلسطينية بالدفاع عن أرض الوطن.

وقام الإعلام الأردني بالدفاع عن الحكومة الأردنية إزاء اتهامها بالتقصير في رد الاعتداءات الإسرائيلية، فشن حملة شعواء ضد عبد الناصر متهمًا إياه بأنه يختبئ خلف قوات الطوارئ الدولية في سيناء وقطاع غزة ويتجنب القتال مع إسرائيل التي تتسلم إمدادات عسكرية كبيرة عن طريق خليج العقبة المفتوح أمام الملاحة الإسرائيلية.

ولم تسكت القاهرة على تلك الحملة الإعلامية الأردنية ضدها فقامت بحملة إعلامية عنيفة ضد الحكومة الأردنية شنتها إذاعة صوت العرب وإذاعة فلسطين بالقاهرة واشتركت دمشق في تلك الحملة الإعلامية وقام الرئيس السوري وقتئذ نور الدين الأتاسي بحث الشعب الأردني على الإطاحة بنظام الحكم الأردني باعتباره حجر عثرة في طريق تحرير فلسطين وكانت نتيجة هذه الحملات الشعواء أن سحبت الحكومة الأردنية سفيرها من القاهرة كما سحبت اعترافها بنظام حكم السلال في اليمن.

وخلال الأسبوع الأول من ديسمبر 1966 قام المشير عامر على رأس وفد مصري بزيارة الباكستان بدعوة من رئيسها وقتئذ (أيوب خان) بهدف تحسين العلاقات بين البلدين، وقد سجل صلاح نصر رئيس المخابرات العامة وعضو الوفد المصري الذي كان يرأسه المشير في مذكراته واقعة مهمة حدثت خلال هذه الزيارة فقال ما يلي:

"في ليلة السفر ذهبت بصحبة المشير عامر إلى الرئيس عبد الناصر لتوديعه وللحديث معه في الخط العريض لمهمة الوفد وطلب عبد الناصر من المشير أثناء الحديث أن يرسل إليه برقية لاسلكية من الباكستان يقترح فيها على الرئيس سحب قوات الطوارئ الدولية من قطاع غزة وشرم الشيخ، وكان هدف عبد الناصر من ذلك هو الرد على الحملة الشرسة التي كانت تشنها أجهزة الإعلام لبعض الدول العربية المعادية لمصر وقتئذ واتهام

عبد الناصر بأنه يختبئ خلف قوات الطوارئ الدولية، وكان الرئيس يأمل أن تنجح أجهزة مخابرات الغرب في التقاط البرقية وحل شفرتها ليسبب للدول الغربية الموالية لإسرائيل وخاصة الولايات المتحدة جواً من القلق والترقب.

وقبل أن تنتهي زيارتنا لباكستان عرض علىَّ المشير عامر نص البرقية التي طلب عبدالناصر إرسالها، ولكنني بعد قراءتها نصحته بعدم إرسالها فالحيلة ساذجة ولا يمكن أن تنطلي على الولايات المتحدة، كما أنها ستكون مدعاة للسخرية من الذين سوف يتلقونها في القاهرة لأنهم لن يجدوا داعيًا لإرسال مثل هذه البرقية، كما أنهم لا يعرفون الاتفاق الذي تم بين الرئيس والمشير.

ولكن المشير عامر لم يأخذ بنصيحتي مبرراً ذلك بأنه قد وعد الرئيس بإرسالها واستدعى الرائد سعد الجنيدي ضابط الإشارة الذي كان يرافق الوفد وأصدر له التعليمات بإرسال البرقية عن طريق شبكة اللاسلكي الموجودة بالسفارة المصرية والتابعة لوزارة الخارجية.

وكان نص البرقية كما يلي:

"من المشير إلى الرئيس ـ لقد استمعت أثناء وجودي هنا إلى عدد من الإذاعات العربية ووجدتهم يشهرون بنا دعائيًا ويتهمون الجيش المصري بأنه يختبئ خلف قوات الطوارئ الدولية وأرى أن نبحث جديًّا ضرورة طلب سحب هذه القوات حتى لا يتهمنا أحد بأننا لا نستطيع أن نتحرك بسرعة وحرية لنجدة العرب".

وبصرف النظر عن النقاش الذي دار عقب هزيمة حرب يونيو 1967 لتحديد من هو صاحب فكرة سحب قوات الطوارئ الدولية فالواقع أن صياغة البرقية وإرسالها من الباكستان تدل على إنها برقية مصطنعة لا مبرر لإرسالها بهذه الطريقة خاصة أن ما تضمنته من معلومات كانت كلها معروفة لدى عبد الناصر منذ زمن بعيد، كما أن الإذاعات العربية التي استمع إليها المشير أثناء زيارته لباكستان تم التقاطها وتسجيلها

بالطبع وعرضها على الرئيس في القاهرة، ولم تكن هناك حاجة ملحة لسرعة إرسال هذه البرقية عن طريق اللاسلكي، في حين أن المشير سيكون في القاهرة بعد بضعة أيام من إرسالها بعد انتهاء الزيارة، وأخيراً فإن موضوع سحب قوات الطوارئ الدولية سبقت دراسته بتعليمات من عبد الناصر أثناء الاستعدادات التي جرت منذ عام 1965 عند الإعداد لمؤتمر القمة العربي في الدار البيضاء للرد على الدعاية المضادة لمصر بسبب وجود قوات الطوارئ الدولية في قطاع غزة وسيناء بدعوى أنها تعد حاجزاً يمنع مصر من المشاركة في رد أي عدوان إسرائيلي مفاجئ، ولذا فإن فكرة إرسال البرقية المذكورة كي تلتقطها المخابرات الغربية فكرة ساذجة ولم يكن لها أي مبرر منطقي.

حشد جميع السلطات في يد شمس بدران:

كان اقتران نفوذ المشير عامر السياسي بصفته النائب الأول لرئيس الجمهورية مع نفوذه العسكري بصفته نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ما جعله يحوز قوة سياسية كبرى في الدولة لا تدانيها سوى قوة الرئيس عبد الناصر نفسه، وهو ما جعل البعض يعتبره الرجل الأول مكرر، وما جعل المشير عامر يصرح لبعض خلصائه بأن عبد الناصر لو عرض عليه أن يتبادلا المناصب ليتولى كل منهما منصب الآخر لرفض هذه المبادلة دون تردد.

وكانت فترة السنوات الثلاث التي تلت إعلان التنظيمات السياسية الجديدة (من إبريل 1964 حتى إبريل 1967) تعد من أحلى وأهنأ الفترات التي مرت على المشير عامر منذ قيام الثورة، فقد زالت أغلب المنغصات التي طالما أثارت أعصابه في الماضي؛ إذ انهار الكابوس المزعج الذي كان يهدد قيادته للقوات المسلحة وهو مجلس الرئاسة الذي أنشأه عبد الناصر خصيصًا لتقليص سلطاته وإبعاده عن قيادته العسكرية الكبرى، كما منحته أقدميته كنائب أول للرئيس السبق في البروتوكول على جميع زملائه أعضاء مجلس الثورة القدامى بعد أن كان أربعة منهم يسبقونه في الترتيب وهم زكريا محيي الدين والسادات وحسين الشافعي والبغدادي.

وفضلاً عن ذلك انقشعت سحب الخلافات التي عكرت جو الصداقة بينه وبين صديق عمره عبد الناصر، والتي حاول بعض الزملاء القدامى استغلالها خلال أزمتي سبتمبر ونوفمبر 1962 للتخلص من نفوذه السياسي الكبير وسيطرته الكاملة على القوات المسلحة، وهكذا عادت مظاهر الصداقة والود بين الرئيس وبينه على سيرتها الأولى من القوة والصفاء، ولكن لم يكن في مقدرة المشير بالطبع أن يكشف حقيقة ما يضمره الرئيس نحوه أو أن يتأكد من أن ما يظهره تجاهه من مظاهر المحبة والود نابع بصدق من أعماق نفسه، فإن ما في القلوب لا يعلمه إلا الله تعالى، ولذا بادله وداً بود وإخلاصًا بإخلاص؛ هذا وقد أفرزت الصراعات المريرة على السلطة منذ بداية ثورة 23 يوليو 1952 العديد من الفئات الانتهازية أو شلل المنتفعين بالثورة الذين كانوا يلتفون حول أصحاب القوة والنفوذ في مجلس الثورة، وكان أخطر هذه الشلل بلا شك هي تلك الشلة التي نبتت في القوات المسلحة وأظهرت ولاءها للمشير عامر والتفت حول مدير مكتبه وقتئذ المقدم شمس بدران الذي سلم له المشير أهم سلطاته بحكم مشغولياته السياسية وحياته الخاصة التي انغمس فيها انغماسًا تامًّا تاركًا المقدم شمس بدران يتحكم في مقادير القوات المسلحة ومستقبل ضباطها وجنودها دون رقيب أو حسيب.

وكانت السلطة الضخمة التي تركزت في يد شمس بدران منذ كان برتبة الرائد ما جعل الضباط يبدون له أفانين النفاق والتزلف بمن فيهم للأسف بعض كبار القادة من رتبتي اللواء والفريق، مما أضاع وقتئذ في القوات المسلحة تقاليد الانضباط واحترام الأقدمية والرتب الأعلى، وأدت هذه الأوضاع الشاذة إلى المزيد من التفاف شلل المنتفعين والانتهازيين حول شمس بدران وتنافسهم في إرضائه وفي إظهار مدى ولائهم له وللمشير عامر، واستعدادهم للتمرد والانقلاب ضد عبد الناصر إذا ما حاول تقليص سلطات المشير أو إبعاده عن قيادته للقوات المسلحة وقد ظهر تأثير ذلك بوضوح خلال أزمتي سبتمبر ونوفمبر 1962 اللتين قدم خلالهما المشير عامر استقالتيه واضطر عبدالناصر إلى استرضاء المشير في الأزمتين خشية تمرد القوات المسلحة ضده وانقلابها عليه.

وفي يوم 10 سبتمبر 1966 وكان شمس بدران قد ترقى إلى رتبة العقيد أصدر عبدالناصر قراراً جمهورياً بتعيينه وزيراً للحربية في وزارة المهندس صدقي سليمان، وقد استهدف من هذه الخطوة تصحيح الأوضاع المختلة في القوات المسلحة بتعديل وضع شمس بدران بالنسبة للقادة والضباط، حتى يصبح تلقيهم الأوامر والتعليمات من شمس بدران وزير الحربية وليس من المقدم شمس مدير مكتب المشير بعد أن تعددت الشكوى من تدهور الانضباط وفقدان كبار القادة لمكانتهم وهيبتهم.

وكان المشير عامر إثر خروجه من أزمة نوفمبر 1962 ظافراً وتعيينه نائباً للقائد الأعلى للقوات المسلحة قد أراد أن يستحوذ على جميع السلطات والاختصاصات المتعلقة بالقوات المسلحة، ولما كان وزير الحربية له بعض هذه السلطات والاختصاصات لذا صدر القرار الجمهوري رقم 117/ 1964 الذي نص على نقل جميع سلطات واختصاصات وزير الحربية إلى نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وكان ذلك يشمل جميع المؤسسات والمصالح التابعة للقوات المسلحة ومكاتب المستشارين بالخارج والميزانية العامة وميزانية وشئون قطاع غزة الفلسطيني، وبذا تم انفصال القوات المسلحة تماماً عن وزارة الحربية الأم وأصبح منصب وزير الحربية اسماً على غير مسمى وغدا في واقع الأمر وزيراً بلا وزارة.

وعندما تولى شمس بدران وزارة الحربية تم تعديل الوضع على الفور، فصدر القرار الجمهوري رقم 1956 الذي ينص على أن يتولى وزير الحربية معاونة نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة في ممارسة اختصاصه وسلطاته، وأن يكون مسئولاً أمامه عما يفوضه فيه من شئون القوات المسلحة من الناحيتين العسكرية والإدارية.

وبهذا القرار أصبح وزير الحربية غير مسئول سواء أمام رئيس الجمهورية أو أمام مجلس الأمة (مجلس الشعب حالياً) إذ أصبح مسئولاً فقط أمام نائب القائد الأعلى.

ولم يكتف المشير عامر بما ورد في ذلك القرار من تضخيم لسلطات شمس بدران

ونفوذه، فقام بتسليم كل ما كان يستحوذ عليه ـ أي المشير ـ من سلطات واختصاصات (فيما عدا التدريب والعمليات) إلى شمس بدران بقرار واحد فقط هو (قرار نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رقم 367 لعام 1966 في شأن تحديد اختصاصات ومسئوليات السيد شمس بدران وزير الحربية في نطاق القوات المسلحة) ويلاحظ أن هذا القرار الذي صدر قبل عدة شهور من حرب يونيو 1967 لم يكن قراراً دستوريًّا؛ ذلك لأن تحديد اختصاصات أي وزير من الوزراء ينبغي أن يصدر به قرار جمهوري وموقع عليه من رئيس الجمهورية وليس من نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، كما أن القرار لفرط العجب صادر لشمس بدران بصفته الشخصية؛ أي لا تسري هذه الاختصاصات على أي وزير حربية يأتي من بعده لذا فإن السؤال الذي ينبغي أن نبحث عن إجابته هو هل كان في الإمكان وقتئذ صدور مثل ذلك القرار المخالف للدستور ثم تنفيذه طوال هذه المدة دون أن يعلم رئيس الجمهورية عنه شيئًا؟ هناك في الواقع احتمالان: إما أن الرئيس كان في عزلة تامَّة عما يحدث داخل القوات المسلحة ولا يدري عن أمورها شيئًا! وهذا ما نستبعده بالنسبة لعبد الناصر، أو أنه كان يعلم ولكنه فضل عدم التدخل خشية أن تحدث أزمة جديدة لا تحمد عقباها بينه وبين المشير، وهذا في اعتقادي هو الأقرب إلى الصواب.

هذا وقد تم بموجب القرار رقم 367 المذكور أن تتبع وزير الحربية أهم وأخطر أجهزة القوات المسلحة التي لها علاقة مباشرة بالقادة والضباط وهي إدارات كاتم أسرار حربية (إدارة شئون الضباط حاليًا) والقضاء العسكري والمخابرات الحربية والشئون العامة والتوجيه المعنوي، كما اختص وزير الحربية بكافة الشئون المالية والإدارية والخدمات الطبية والعلاجية، ومن الطريف أنه عادت بموجب ذلك القرار إلى وزير الحربية جميع السلطات والاختصاصات بالنسبة للأجهزة والمؤسسات والمصالح التي سبق أن سلبت من اختصاصه منذ حوالي عامين بموجب القانون 117/ 1964 والتي نقلت وقتئذ إلى اختصاص نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وبذا عاد للأذهان موضوع مصلحة

السجون قبل الثورة، والتي كانت حائرة بين الوزارات؛ إذ كانت تنتقل مع الفريق محمد حيدر باشا القائد العام الأسبق للقوات المسلحة أينما ذهب مما كان موضوع تندر الناس في ذلك الوقت.

وهكذا أصبحت في يد شمس بدران بصفته الشخصية كل وسائل السيطرة على قادة وضباط القوات المسلحة دون رقيب أو حسيب.

مأساة تفضيل أهل الثقة عن أهل الخبرة:

كان المجالان الوحيدان اللذان خلت اختصاصات شمس بدران وزير الحربية منهما هما التدريب والعمليات الحربية كما ذكرنا، ولم يكن الوزير شمس ـ كما كان يطلق عليه أعوانه ومريدوه ـ يعبأ أو يهتم بهذين المجالين وشاركه في ذلك ضباط المجموعة الملتفة حوله، فإن شمس بدران نفسه لم يحصل على أية ثقافة عامة أو علم عسكري منذ أن تخرج في الكلية الحربية في صيف عام 1948 سوى فرقة قادة فصائل في مدرسة المشاة لا تؤهله إلا لقيادة فصيلة مشاة تتكون من ثلاثين جندياً، ولذا كان من سخرية القدر أن يتولى الوزير شمس شئون قوات مصر المسلحة التي كانت تقرب وقتئذ من نصف مليون من ضباط وجنود القوات العاملة والاحتياطية.

وعلى الرغم من تكالب شلل الانتهازيين والمنتفعين والمنافقين على إحراز المغانم واجتناء المكاسب وتنافسهم في إظهار الخضوع والولاء للقيادة العسكرية كوسيلة لتقلد المناصب القيادية الرئيسية في القوات المسلحة فإن أفرادها لم يحاولوا تنمية معلوماتهم العسكرية التي توقفت بعد بضع سنوات من قيام الثورة، أو أن يعملوا على رفع مستواهم العلمي وقدراتهم القيادية عن طريق حضور الفرق التعليمية الراقية أو البعثات التي أرسلت للخارج للتزود بما كان ينقصهم من علم عسكري وثقافة عامة خاصة بعد التطورات الضخمة التي حدثت في تنظيم وتسليح القوات المسلحة وتحولها من النظام الغربي في علم التكتيك الحربي واستخدم الأسلحة والمعدات إلى النظام الشرقي بعد

صفقة الأسلحة التشيكية لمصر عام 1955، وكذلك أصبح التحرر من قيود الانضباط والابتعاد عن مشاق التدريب والمناورات والجهالة بالعلم العسكري الحديث علامة بارزة تتميز بها هذه الشلل التي كرست جهودها للولاء للأشخاص وليس للوطن.

وفي صيف عام 1966 أصدرت القيادة العسكرية التي كان على قمتها المشير عامر ومدير مكتبه وقتئذ شمس بدران حركة تنقلات وتعيينات ضخمة تضمنت نقل عدد كبير من كبار القادة والضباط من المناصب التي كانوا يتولونها على رأس التشكيلات والوحدات ليحل محلهم في مناصبهم لاعتبارات الأمن قادة وضباط آخرون لا مؤهل لمعظمهم سوى أنهم من أهل الثقة والولاء بصرف النظر عن كفاءتهم العسكرية أو مؤهلاتهم القيادية وفي أواخر شهر مايو 1967 وعندما تحرج الموقف العسكري على الجبهة مع إسرائيل بعد إتمام الحشد المصري في سيناء وسحب قوات الطوارئ الدولية وإغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية وأصبح نشوب القتال متوقعًا بين يوم وآخر انتاب المشير عامر والوزير شمس القلق، فقد كانا على يقين من أن معظم من تعينوا من أهل الثقة والولاء في وقت السلم لا يصلحون بتاتًا لتولي قيادة تشكيلاتهم ووحداتهم الميدانية أثناء المعركة، وسوف ينكشف فور نشوب القتال جهلهم وغباؤهم واهتزاز أعصابهم ويفتضح ما خفى من أمرهم، وأن الموقف بات يستلزم مراعاة عامل الكفاءة والشجاعة وحدهما عند اختيار القادة الذين سوف يخوضون غمار المعركة المنتظرة، ولكن الأوان في الواقع كان قد فات لتصحيح هذه الأوضاع الخاطئة.

وفي محاولة يائسة لتصحيح الأمور قبل وقوع الكارثة أصدرت القيادة العسكرية قبل أيام من نشوب الحرب قراراً كان يقضي بتغيير اثنى عشر قائداً من قادة الفرق ورؤساء الأركان.

ولم يكن في إمكان القيادة بالطبع أن تشمل حركة التغيير أكثر من هذا العدد خشية انهيار الهيكل العام للقيادات، ولذا ظل بعض أهل الثقة رغم جهالتهم وضعف قدراتهم

العلمية والميدانية محتفظين بمناصبهم القيادية والخطيرة سواء في القيادات بالقاهرة أو في قيادات الجيش الميداني في سيناء بسبب ضيق الوقت وفوات الأوان فقد بلغت الأزمة ذروتها وباتت الحرب على الأبواب.

ومما يؤسف له أن أغلب القادة الجدد لم يتمكنوا من تسلم مهام قيادتهم ـ كما ورد في مذكرات الفريق أول محمد فوزي ـ إلا يوم 4 يونيو أي قبل نشوب الحرب بيوم واحد مما كان يعني أن التشكيلات الميدانية البرية تم إعدادها للقتال وتدريبها على أيدي أولئك القادة الجهلاء من أهل الثقة، ثم دخلت هذه التشكيلات المعركة في اليوم التالي بقيادة قادة آخرين لا يعرفون من أمور ضباطهم وجنودهم شيئًا، ولم يكن لهم رغم كفاءتهم دراية بالخطط الموضوعة والأهداف المطلوب تحقيقها، وليس لهم خبرة سابقة بالأرض التي سيقاتلون عليها، كما أن القوات التي قاتلت تحت قيادتهم لم يكن لديها أي وقت للتعرف إلى قادتها الجدد مع أن أساس النجاح في القيادة هو أن يكون بين الجنود وقادتهم رباط وثيق وثقة متبادلة ليمكنهم خوض المعارك بنجاح وإحراز النصر.

وهكذا جنى نظام تقريب أهل الثقة والنفاق والولاء الكاذب واستبعاد أصحاب الكفاءة والخبرة والرأي الشجاع على مصر والقوات المسلحة جناية شنعاء، وكان بلا شك أحد العوامل الرئيسية في وقوع هزيمة 5 يونيو النكراء.

ولعل ما جرى خلال إحدى جلسات محكمة الثورة ـ وكان ذلك يوم 24 فبراير 1967 أثناء محاكمة أعوان المشير عامر في قضية التآمر على نظام الحكم ـ فيه الدلالة الكافية على ما ذكرناه من تفضيل أهل الثقة على أهل الكفاءة والخبرة، فقد وجه حسين الشافعي رئيس المحكمة الأسئلة التالية للمتهم الأول شمس بدران وكانت ردوده عليها كما يلي:

الشافعي: إنت بتقول فيه ثلاثة عناصر لتأمين البلد.. سياسة البلد، والعدالة بين الضباط، ومعاملتهم معاملة إنسانية.

شمس: العدالة أولاً إن كل واحد يأخذ حقه ويأخذ دوره في الجيش وإن عنصر الكفاءة يكون أساس الترقية في التشكيلات.

الشافـــعي: يعني جميع القيادات كان يتوفر فيها هذا العنصر .

شمـــــس: أيوه طبعًا .

الشافـــعي: واحد زي اللواء عثمان نصار في تصورك يصلح لقيادة فرقة .

شمـــــس: والله متحرجنيش وأنا مكنتش حر في تعيين القيادات .

شلل القيادة العامة بعد ضربة الطيران الإسرائيلية:

عقب ضربة الطيران الإسرائيلية صباح يوم 5 يونيو 1967 التي ألحقت بالقوات الجوية المصرية أفدح الخسائر كان الموقف في مكتب المشير عامر بالقيادة العامة للقوات المسلحة بمدينة نصر يدعو للتشاؤم، فقد اهتزت أعصاب المشير عامر عقب هذه الكارثة التي جعلت التشكيلات والوحدات البرية المصرية المنتشرة في أرجاء سيناء مكشوفة تمامًا أمام الطيران الإسرائيلي .

وفي أثناء الضربة الجوية الإسرائيلية وما بعدها توالت اتصالات الفريق أول صدقي محمود قائد الطيران المصري التليفونية بالمشير بطريقة دلت على أن أعصابه قد انهارت بعد فقده لمعظم طائراته؛ إذ كان يبكي في التليفون، واتضح أنه كان يهدف من اتصالاته المستمرة تبرير الكارثة التي حلت بالطيران المصري بإقناع المشير بأن عدد الطائرات المغيرة على المطارات المصرية تبلغ ألف طائرة نظرًا لأن طائرات أمريكية وبريطانية اشتركت مع الطائرات الإسرائيلية في غاراتها، وأن إسرائيل لا تملك طائرات ذات مدى بعيد بحيث يمكن لطائراتها الوصول إلى مطار الأقصر كما جرى، واتصل المشير تليفونيًّا بالرئيس عبد الناصر وأخبره أن عدد الطائرات المغيرة على مطاراتنا أكثر مما يملك العدو وأن هناك طائرات أمريكية تغير على مطار الأقصر وطلب منه أن يبحث عن حل سياسي وأن يصدر بيانًا يتهم فيه أمريكا بالمشاركة في العدوان، ولم يستجب عبد الناصر لمطلب المشير وطالبه أن يثبت له تدخل الطائرات الأمريكية إذا ما أحضر له جناح طائرة واحد

عليها العلامات الأمريكية، واتضح أن كل ما ذكره الفريق صدقي محمود للمشير كان أبعد ما يكون عن الحقيقة.

ولم يتبع المشير عامر للأسف أثناء إدارته للحرب الأساليب السليمة للقيادة وإجراءات المعركة الصحيحة بأن تكون اتصالاته المباشرة مقتصرة على الفريق أول عبدالمحسن مرتجي قائد الجبهة أو الفريق صلاح محسن قائد الجيش الميداني، وأن يترك لهذين القائدين مسئولية مواجهة الموقف وإدارة المعركة ضد العدو، وأن تكون توجيهاته وأوامره الصادرة لهما منبثقة عن تقديرات الموقف التي تجريها هيئة العمليات الحربية الموجودة بغرفة العمليات المجاورة لمكتبه وكان يرأسها وقتئذ الفريق أنور القاضي، فقط اتضح أن المشير عامر قام باتصالات مباشرة عديدة مع قادة وضباط بعض الوحدات الفرعية دون إخطار قياداتها العليا، ولم يفكر في الاتصال أو التشاور كما كان الواجب مع الفريق أول مرتجي قائد الجبهة أو الفريق أنور القاضي رئيس هيئة العمليات أو الفريق أول محمد فوزي رئيس الأركان.

وكان عبد الناصر قد حضر إلى مقر القيادة بعد ظهر يوم الاثنين 5 يونيو وعندما التقى عبد الحكيم عامر في مكتبه أخبره عبد الحكيم بأن الدفاع الجوي أسقط طائرة أمريكية في ترعة الإسماعيلية ولكن عبد الناصر أكد له أنه تبين أنها إسرائيلية وليست أمريكية، وطلب منه الاتصال بالمهندس مشهور أحمد مشهور رئيس هيئة قناة السويس وقتئذ ليتأكد منه بنفسه عن صحة الخبر، واتصل المشير بالفعل مع مشهور الذي أكد له أنها طائر إسرائيلية وحاول عبد الناصر عدة مرات أن يستفسر من المشير عامر عن خسائرنا في الطائرات وعن حقيقة الموقف على جبهة القتال، ولكن المشير كان يتهرب من الإجابة بأن يشغل نفسه في الرد على المكالمات التليفونية، وأخيراً طلب منه الرئيس أن يتفرغ له ولو لمدة ربع ساعة ولكن دون فائدة، فقد كان مستمراً في الانهماك في الرد على التليفونات، وكأن القائد العام ليس لديه مساعدين أو سكرتارية للقيام بهذه الأعمال البسيطة.

وقد شكا عبد الناصر فيما بعد إلى صديقه ثروت عكاشة وزير الثقافة الأسبق عن سوء المعاملة التي تلقاها يوم 5 يونيو حينما زاره لأول مرة بعد نشوب الحرب في مركز القيادة العامة فقال :

" أحب أن أشهدك على أنني قد عوملت أسوأ معاملة من عبد الحكيم وشمس بدران منذ صباح 5 يونيو ، فبمجرد وصولي إلى القيادة العامة لأتبين حقيقة الموقف لم أجد من يلقي لي بالاً أو يعني حتى بالرد عليَّ فإذا ما تساءلت عن أمر من الأمور حملق فيَّ عبدالحكيم مأخوذًا دون إجابة ، ومما أثار دهشتي أني رأيت المشير يتصل تليفونيًّا بالعريش يحاول تحريك أحد الألوية ، فتساءلت أين قادة الفرق الخمس وأين قائد الجبهة وكيف يحرك المشير قوات خاضعة لقيادة الجبهة دون إذنها ، حاولت مناقشته لكنه كان متوترًا للغاية فلم يرد عليَّ في حين كان شمس بدران واقفًا فاغرًا فاه كالمذهول ، لقد كان الشلل الفكري مسيطرًا على جهاز القيادة بأسره . وبعد قليل انبرى المشير يقول : لقد أسقطنا للعدو مائة طائرة . فقلت له : غير معقول . فقال : الأمريكان يحاربونا . قلت : غير معقول . قال : لابد أن تعلن على الفور اشتراك الأمريكان في القتال . قلت : أعطني الدليل وهنا ثار المشير ثورة عنيفة " .

من الذي أصدر أمر الانسحاب المشئوم من سيناء؟

دوَّن عبد اللطيف البغدادي في الجزء الثاني من مذكراته مشاهداته عند زيارته لمكتب المشير عامر أثناء الحرب التي لم تستمر بين مصر وإسرائيل سوى أربعة أيام وكان برفقته زميلاه كمال الدين حسين وحسن إبراهيم .

وتبدو أهمية أقوال البغدادي في أنه حسم الخلاف الذي جرى بعد الحرب بشأن من الذي اتخذ قرار الانسحاب لكل القوات من سيناء بعد ظهر يوم 6 يونيو 1967 ، فقد قال في الصفحات من 288 إلى 291 في الجزء الثاني من مذكراته ما يلي :

"عدنا في المساء (يوم 6 يونيو) ووجدنا زكريا محيي الدين هنا، في مكتب المشير وسألته عن الموقف وأخبار المعركة ففاجأني بقوله: (قررنا الانسحاب العام وأن تنسحب قواتنا إلى غرب قناة السويس) ولم أصدق ما اسمع وسألته عن السبب في هذا القرار الخطير فقال: (إن الطائرات تصطاد مدرعاتنا وهي في الصحراء مكشوفة لها ولابد أن ننسحب إلى المناطق الزراعية حتى يمكن إخفاؤها) فقلت دون أن أدري: (دي فضحية ده عار)، فرد عليَّ بقوله: (المسألة ليست مسألة كرامة ولا شهامة إنما المطلوب هو إنقاذ أولادنا والعدو دمر لنا فرقتين) ثم سألته عن رأي جمال عبد الناصر في هذا الانسحاب فقال: (هو الذي أخذ القرار لينقذ أولادنا) وأخذت أردد كلمة العار وكلمة فضيحة فقال: (هذا شيء انتهى وأصبح جزءاً من التاريخ)".

وقد روى الفريق أول محمد فوزي في مذكراته كيف أصدر المشير عامر قرار الانسحاب قائلاً: "طلبني المشير بعد ظهر يوم 6/ 6/ 1967 قائلاً لي: عاوزك تحط لي خطة سريعة لانسحاب القوات من سيناء إلى غرب قناة السويس ثم أضاف.. أمامك 20 دقيقة، وفوجئت بهذا الطلب؛ إذ إنه أول أمر يصدر لي شخصيًّا من المشير الذي كانت حالته النفسية والعصبية منهارة، بالإضافة إلى أن الموقف لا يسمح بالمناقشة أو الجدل أو معرفة دوافع التفكير في مثل هذا الأمر، فقد كانت القوات البرية في سيناء عدا قوات الفرقة 7 مشاه متماسكة حتى ذلك الوقت، ولم يكن هناك ما يستدعى إطلاقًا التفكير في انسحابها وأسرعت إلى غرفة العمليات حيث استدعيت الفريق أنور القاضي رئيس الهيئة واللواء ممدوح تهامي مساعد رئيس الهيئة وجلسنا فترة قصيرة نفكر في أسلوب وطريقة انسحاب القوات، وانتهى الأمر بوضع خطوط عامة وإطار واسع لتحقيق الفكرة ودوّنها التهامي في ورقة وتوجهنا نحن الثلاثة إلى المشير، وكان منتظراً خارج مكتبه واضعًا إحدى ساقية على كرسي المكتب ومرتكزًا بذقنه على ساقه الموضوعة فوق الكرسي، وقرأ التهامي الورقة ووصل إلى أن الانسحاب يتم في أربعة أيام وثلاث ليالي، ففوجئنا بصوت المشير يرتفع موجهًا الحديث إليَّ: يا فوزي.. أنا

أعطيت أمر الانسحاب خلاص. ثم دخل غرفة نومه التي تقع خلف المكتب مباشرة بطريقة هيسترية بعد أن أزداد وجهه احمرارًا أثناء توجيه الحديث بينما انصرفنا نحن الثلاثة مندهشين من حالة المشير " .

ومما يدعو إلى العجب أن أمر الانسحاب لم يصل إلى القائد الذي كان المفترض أن يكون أول من يتلقاه وهو الفريق أول عبد المحسن مرتجي قائد الجبهة كي يصدر تعليماته إلى التشكيلات التابعة له بالنظام الذي سوف تتم به عملية الانسحاب؛ إذ إن الانسحاب هو مرحلة رئيسية من مراحل الحرب مثله مثل التقدم والدفاع والهجوم وله عناصره وإجراءاته التي تدرس في الكليات والمعاهد العسكرية التي ينبغي اتباعها بدقة حتى لا تتحول عملية الانسحاب إلى حالة عارمة من الفوضى والذعر والارتباك، وهو الأمر الذي جرى للأسف لقواتنا أثناء انسحابها من مواقعها في سيناء إلى غرب القناة، ومن العجيب أن الفريق أول مرتجي قائد الجبهة لم يعلم بأن أمرًا بالانسحاب العام قد صدر لقواته إلا عن طريق قائد الشرطة العسكرية قبيل فجر يوم 7 يونيو، فقد أبدى لمرتجي دهشته لبقائه هو وأفراد مركز قيادته في مكانهم بينما كل القوات إما قد وصلت إلى غرب القناة، وإما في طريقها للوصول إليه.

وكان أمر الانسحاب الذي لم يسبق له مثيل في غرابته، والذي أصدره المشير عامر يقضي بانسحاب جميع القوات في ليلة واحدة (ليلة 6/ 7 يونيو) تاركة أسلحتها ومعداتها الثقيلة ولا يحمل أفرادها سوى أسلحتهم الخفيفة مع مراعاة أن يكون التحرك في مجموعات صغيرة متفرقة.

ومن المؤسف أن الفريق صلاح الدين محسن قائد الجيش الميداني الذي أبلغه المشير بنفسه شفويًّا أمر الانسحاب أغفل إخطار رئيسه قائد الجبهة بذلك الأمر، كما نسى ما تعلمه في كلية القادة والأركان عن الطريقة الصحيحة لإجراء عملية الانسحاب وضرورة إصدار أمر عمليات للتشكيلات يتضمن تنظيم هذه العمليات الصعبة المعقدة وترك قواته

تهرول في فوضى وارتجال دون أي نظام أو ترتيبات إلى غرب القناة وتحت رحمة طيران العدو عندما طلع النهار مما أصابها بخسائر فادحة.

وقد وصف البغدادي الذي أتيحت له الفرصة هو وزميلاه لمشاهدة كيف كانت تدار الحرب من مكتب القائد العام مقدرة وزير الحربية شمس بدران، فقال بأسلوب ساخر! وحقًا أن شر البلية ما يضحك:

"وكنت دائم القول لحسن إبراهيم وكمال حسين تصورا أن (شمس) هذا هو المسئول عندنا والمقابل لموشى ديان عند إسرائيل.. كنت أذكر هذا كلما ذهبنا إلى مكتب عبد الحكيم وكان شمس طوال أيام المعركة موجوداً مع عبد الحكيم بالمكتب وينام معه في سرير واحد في الغرفة الملحقة بمكتبه، وكان واضحًا جهله بإدارة العمليات ويظهر أنه يعلم هذا عن نفسه ولذا لم يكن يعمل شيئًا طوال هذه الأزمة إلا تقديم بعض الأوراق لعبد الحكيم الواردة إلى مكتبه، هذا هو كل ما كان يعمله وزير الحربية".

وقد كان لقرار انسحاب القوات إلى غرب القناة الذي اتخذ بعد ظهر يوم 6 يونيو، والذي كان يعني تسليم سيناء لإسرائيل دون قتال رد فعل عنيف في نفوس البغدادي وزميليه كمال حسين وحسن إبراهيم عندما أخطرهم به زكريا محيي الدين وهم في مكتب المشير عامر بدعوى (إنقاذ أولادنا) كما قال لهم مما جعلهم يرددون بصوت عال يا للفضيحة ويا للعار، وقد سجل البغدادي مشاعرهم في هذه اللحظات الكئيبة في الصفحة 290 من الجزء الثاني من مذكراته تحت عنوان (تحطيم الآلهة) فقال:

"إننا نشعر وكأننا في حلم كابوس رهيب! هل يدمر سلاحنا الجوي في يوم وتدمر قواتنا الأرضية في يوم واحد آخر.. هل هذه القوة الضخمة لا تصمد أكثر من 36 ساعة؟

وأخذنا نعود بذاكرتنا إلى التصرفات في الجيش وأسلوب الحكم، وهذه هي نهاية كل نظام مثل هذا النظام ومقامرة جمال عبد الناصر بمستقبل أمة بأكملها في سبيل مجده

الشخصي، وهو كان قد قدر أنه سيحقق نصراً يرفعه إلى السماء دون أن يخسر شيئًا فجاءت النهاية؛ نهاية نظامه! وخزى وعار على الأمة ربما يكون خيراً! من يدري! ربما أراد الله إنقاذ هذه الأمة من استعباد جمال لها ومن تأليههم له واستمرار هذه الصورة كان سيؤدي بها إلى أسوأ مصير، فربما أراد الله بهذه الأمة أن تصحو من غفوتها وتحطم الآلهة وتصحو لنفسها، وألا تَدَعَ شخصًا آخر يسيطر عليها كما سيطر جمال.

وقدرنا هذا المساء أن جمال وعبد الحكيم لابد أن ينتحرا بعد هذا الذي جرى وليس أمامهما مفر من ذلك".

لقاء منفرد بين عبد الناصر وعامر:

كان أمراً متوقعًا أن تحدث مواجهة ساخنة بين الرئيس عبد الناصر والمشير عامر عقب الكارثة الرهيبة التي وقعت في 5 يونيو 1967 والتي أدت إلى تدمير السلاح الجوي المصري في بضع ساعات، وإلى انسحاب القوات المصرية من سيناء في حالة عارمة من الفوضى والارتباك تاركة كل أسلحتها الثقيلة ومعداتها التي سدد الشعب أثمانها بدمائه وعرقه غنيمة ثمينة لإسرائيل، وإلى وصول القوات الإسرائيلية إلى الضفة الشرقية لقناة السويس وانفتاح الطريق أمامها إلى القاهرة.

وعقب الزيارة التي قام بها عبد الناصر للقيادة العامة يوم 5 يونيو وما قوبل به هناك من سوء معاملة من المشير عامر وشمس بدران كما صرح بعد ذلك لخلصائه، وبعد ما لاحظه من اهتزاز أعصاب المشير عامر إثر ضربة الطيران الإسرائيلية وما أضحى عليه من توتر وعجز عن القيادة تعمد عبد الناصر عدم الحضور مرة أخرى إلى القيادة العامة وترك المشير عامر يتصرف وحده في مواجهة الموقف الميئوس منه، وقبع بعيداً في منزله بمنشية البكري كي يجري اتصالاته السياسية عن طريق الهاتف بالعالم الخارجي وليطلب من أصدقائه من رؤساء الدول نجدة مصر عسكريًّا بإمدادها بما يمكنهم إرساله من الطائرات، وسياسيًّا بمساندتها في الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

وإزاء تدهور الموقف العسكري تدهوراً خطيراً اتصل الرئيس عبد الناصر بعد ظهر الثامن من يونيو 1967 بوزير الخارجية محمود رياض وطلب إليه الاتصال بالسفير (عوض القوني) مندوب مصر الدائم بالأمم المتحدة ليبلغه أن الجمهورية العربية المتحدة (مصر) توافق على وقف إطلاق النار بدون أي شروط (أي بعدم ربط هذه الموافقة بضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية إلى مواقعها الأولى قبل نشوب القتال؛ كما جرى العرف في جميع الحالات المماثلة).

وفي مساء اليوم ذاته اتصل شمس بدران وزير الحربية بالرئيس عبد الناصر يناشده سرعة الحضور إلى مقر القيادة العامة لأن المشير عامر مصمم على الانتحار.

وفي ذلك الوقت كان البغدادي وزميلاه كمال الدين حسين وحسن إبراهيم أعضاء مجلس الثورة موجودين في مكتب المشير عامر، وقد وصف البغدادي في الصفحة 295 من الجزء الثاني من مذكراته حضور الرئيس إلى مكتب المشير فقال: "وفي أثناء انتظارنا حضر جمال عبد الناصر ودخل الحجرة، ومن خلفه محمود الجبَّار، دخل عبد الناصر يبتسم والجبار فاغراً فاه بالابتسامة!! فدهشت وتساءلت بيني وبين نفسي هل يمكن لإنسان في مثل مسئوليته أن يبتسم في مثل هذه الظروف! بيتسم على ضياع مستقبل وشرف أمة بأكملها وهو المسئول الأول عن هذا! ولم أصدق ما أراه بعيني وجلسنا دون أن نتكلم وكل منا يهمس في أذن الآخر لابد أن ينتحر جمال أو يستقيل فوراً على الأقل وأن ينتحر عبد الحكيم".

وانصرف إثر ذلك البغدادي وزميلاه من مبنى القيادة بعد أن أصابهم اليأس نتيجة لسماعهم العبارة التي قالها عبد الناصر: "نناقش إيه ما الجيش راح".

وكان المشهد الذي وجده عبد الناصر في مكتب المشير عامر أشبه بمشهد كابوس مروع، ولذا قال لعبد الحكيم عامر أول ما التقاه: "إن أي نظام يعجز عن حماية حدود وطنه يفقد شرعيته وأنه مهما كانت أحزاننا الآن فإن علينا أن نعرف أن دورنا قد انتهى نهاية مأساوية".

ودار حديث محموم اشترك فيه الرئيس والمشير وشمس بدران وزكريا محيي الدين بشأن المقاومة الشعبية وتوزيع السلاح على الشعب لكي يقاوم، وانتهى الحوار بطلب الرئيس من زكريا محيي الدين بأن تقوم المقاومة الشعبية بتدعيم الموقف في بور فؤاد بأي ثمن.

والتفت الرئيس إلى المشير وطلب إليه أن يصحبه إلى الغرفة الملحقة بمكتبه لكي يتحدثا معًا بصراحة وحرية للمرة الأخيرة، وقد سجل محمد حسنين هيكل في الصفحة 836 من كتابه (الانفجار) ما دار في هذا الاجتماع فقال: "في هذا اللقاء المنفرد المتوتر قال الرئيس للمشير إنه أصبح مقتنعًا بضرورة اعتزاله الحياة العامة فقد انتهى دوره وانتهت في رأيه ثورة 23 يوليو، ثم استدرك بملاحظة وهي مشاعر القوات العائدة من سيناء بعد توقف القتال واحتمال وقوع مشاكل بينها وبين جماهير الشعب وأنه سوف يقدم استقالته للأمة وسوف يقترح أن يكون شمس بدران رئيسًا مؤقتًا للجمهورية ريثما يمكن ترتيب الأمور، وكان ظنه أن وجود شمس بدران على رأس الدولة وهو وزير الحربية قد يكون عاملاً قادراً على تفادي احتمال الصدام بين الجيش والجماهير وبدا عبد الحكيم عامر موافقًا على هذا الاقتراح".

عبد الناصر كلف حسنين هيكل بصياغة خطاب التنحي:

في مساء يوم الجمعة 9 يونيو فاجأ عبد الناصر الشعب المصري والأمة العربية بخطاب التنحي عن رئاسة الجمهورية الذي ألقاه من قصر القبة، وكان عبد الناصر قد اتصل هاتفيًّا بمحمد حسنين هيكل في مكتبه بالأهرام مساء اليوم السابق وطلب منه أن يعد له خطاب التنحي الذي اعتزم أن يلقيه على الأمة مساء اليوم التالي (9 يونيو)، وأنبأه خلال المحادثة الهاتفية ببعض ما جرى منذ قليل في مكتب المشير عامر ابتداء من اعتزامه الانتحار إلى الاتفاق على اختيار شمس بدران رئيسًا مؤقتًا للجمهورية.

وأمضى هيكل الليل بطوله في إعداد الخطاب وفي الساعة السادسة والنصف صباح

يوم 9 يونيو توجه إلى بيت الرئيس بمنشية البكري ومعه مشروع الخطاب الذي كان يتضمن إعلان استقالته للأمة .

وخلال الاجتماع الذي جرى بينه وبين الرئيس في مكتبه استطاع هيكل إقناع الرئيس بخطأ فكرة تعيين شمس بدران رئيسًا للجمهورية فهو أحد المسئولين الكبار عن الهزيمة بصفته وزيراً للحربية، كما أن المجموعة العسكرية التي ينتمي إليها والملتفة حول المشير عامر لم يعد لها أي رصيد من ثقة الشعب، وإزاء ذلك عدل الرئيس عن تعيين شمس بدران ووجد أن زكريا محيي الدين هو أفضل من يخلفه من زملائه في رئاسة الجمهورية .

وعقب أن قرأ هيكل نص الخطاب الذي أعده على عبد الناصر الذي أدخل عليه بعض التعديلات الطفيفة توجه على قدميه عبر الشارع إلى مكتب سامي شرف ومعه مشروع الخطاب حيث تم طبعه على الآلة الكاتبة .

وفي الساعة السابعة مساء يوم 9 يونيو 1967 خلت الميادين والشوارع من المارة، فقد جلس أفراد الشعب المصري كلهم أمام شاشات التليفزيون وأجهزة الراديو للاستماع إلى خطاب الرئيس وشاركهم في ذلك عشرات الملايين من أبناء الأمة العربية في كل مكان من الخليج إلى المحيط .

ولا شك في أن خطاب التنحي قد تمت صياغته ببراعة فائقة تدل على خبرة عبدالناصر وهيكل الطويلة بسيكولوجية الشعب المصري ومعرفتهما الحقة بفن التعامل مع الجماهير، وكان الخطاب في واقع الأمر عبارة عن وسيلة عاطفية مؤثرة لاستجداء الثقة واستدرار عطف الجماهير .

ولم يكن تكليف عبد الناصر لصديقه وأخيه زكريا محيي الدين في خطاب التنحي لتولي منصب رئيس الجمهورية دعوة حقيقية لكي يتولى زكريا مقاليد السلطة خلفًا له بقدر ما كان دعوة للجماهير للتمسك بعبد الناصر، ففضلاً عن أنه أغفل ذكر أية تزكية لماضي وكفاءة زكريا وما يتمتع به من خبرة سياسية وإدارية، وعن الأمل المعقود عليه

لإنقاذ مصر من المحنة الخطيرة التي تواجهها، صور الخطاب حرب يونيو في صورة حرب السويس عام 1956 لإثارة العواطف وشحن إرادة التحدي بالتحدث عن تواطؤ استعماري لا قِبَلَ للبلاد به يتمثل في تدخل أمريكي وبريطاني إلى جانب العدو الإسرائيلي.

ولم يكتف عبد الناصر بذلك بل تحدث عن إنجازات الثورة وأشاد بقدرات مصر وقدرات الأمة العربية لرد العدوان وهزيمته في جولة أخرى؛ أي أنه عرض أمام الجماهير التي مزقها اليأس فكرة برنامج العمل في المستقبل لدحر إسرائيل مما يوحى للناس بضرورة استمراره لتنفيذ هذا البرنامج، وفي الوقت نفسه أخفى أخطاء القيادة العسكرية المصرية وأظهرها في صورة من غلبت على أمرها أمام قوى التواطؤ الاستعماري وأن ضربة العدو جاءت بأكبر مما يملكه، مما أوضح منذ اللحظة الأولى أن هناك قوى أخرى وراء العدو جاءت لتصفي حساباتها مع حركة القومية العربية.

وفي مناورة بارعة ذكر عبد الناصر أنه على استعداد لأن يتحمل مسئولية ما حدث ولم يقل إنه يتحمل المسئولية بالفعل مما كان يعني أن آخرين كانوا وراء ما جرى من هزيمة ولكنه ببطولته وشهامته مستعد أن يتحمل عنهم المسئولية أمام الشعب.

وختم عبد الناصر الخطاب بعبارة مؤثرة هزت وجدان كل مصري فقد قال للشعب: " قلبي كله معكم وأريد أن تكون قلوبكم كلها معي " .

تدفق جموع الشعب على القاهرة لمطالبة الرئيس بالعدول عن استقالته:

نظر لأن الاتفاق كان قد تم بين عبد الناصر والمشير عامر مساء يوم 8 يونيو أن يتنحيا معًا عن منصبيهما، لذا اعتقد المشير أن عبد الناصر سوف يعلن للشعب قراره هو الآخر بالاستقالة ضمن خطاب تنحيه، ولكن عبد الناصر قصر نبأ التنحي على شخصه فقط حتى لا يكون تمسك الشعب باستمراره في السلطة إذا حدث ذلك معناه استمرار عبدالحكيم في موقعه أيضًا في قيادة القوات المسلحة.

وانتظر المشير عامر إذاعة نبأ استقالته عقب انتهاء خطاب الرئيس، ولكن دون جدوى، وعاد المندوبون الذين أرسلهم إلى دار الإذاعة كي يستحثوا المسئولين على إذاعة النبأ فاشلين واستشاط المشير غيظًا واتصل هاتفيًا بعبد الناصر مهددًا بأنه سيذهب إلى دار الإذاعة بنفسه ليرى من الذي سيمنعه من الدخول ومن إذاعة نبأ استقالته، وعمل عبدالناصر على تهدئة ثورته ووعده بإذاعة الاستقالة ونشرها في الصحف.

وبدأت نوايا عبد الناصر تنكشف أمام المشير فإن استقالته لم تتم إذاعتها إلا كآخر نبأ في نشرة أنباء الساعة الحادية عشرة مساء، كما أن الصحف اليومية نشرت نبأ الاستقالة في مكان غير بارز مما جعل المشير يقول لبعض خلصائه متهكمًا أن استقالته أذيعت ونشرت بطريقة (ختمي فقد مني) أو كأنها استقالة عمدة أو شيخ بلد.

وكان لقرار عبد الناصر بالتنحي عن منصبه ردود أفعال ضخمة هزت مصر والعالم العربي، فقد رفض الشعب المصري بكل طوائفه وهيئاته هذا التنحي، كما رفضته الشعوب العربية من الخليج إلى المحيط وتجمعت حشود ضخمة ضمت مئات الألوف في القاهرة وعواصم المحافظات ومختلف المدن تهتف ببقاء عبد الناصر.

وكان تجمع الشعب المصري بهذه الطريقة وتمسكه ببقاء عبد الناصر يرجع في اعتقادي بالإضافة إلى الناحية العاطفية وتأثره بخطاب التنحي إلى عاملين رئيسين:

أولهما: أن الحقائق عن الموقف كانت لا تزال غائبة تمامًا عن الأذهان، فلم يكن الناس يدرون بعد حجم الهزيمة الشنعاء التي منى بها جيشهم، وكان الضباط والجنود المصريون الذين شهد معظمهم حقيقة المأساة لا يزالون في رحلتهم الطويلة الشاقة مشيًا على الأقدام فوق رمال سيناء اللاهبة وتحت رحمة طائرات العدو ومدرعاته التي كانت تطاردهم بلا هوادة، ومن استطاع منهم النجاة وعبور القناة إلى الشاطئ الغربي كانت الشرطة العسكرية تقوم باحتجازهم في معسكرات خاصة بمنطقة القناة حتى لا تصل أنباء المأساة المفجعة إلى أسماع الشعب.

ثانيهما: كان يتعلق بكرامة مصر وكبرياء شعبها، إذ كيف يقبل الناس أن يضطر رئيسهم إلى التنحي خضوعًا لضغط إسرائيل والولايات المتحدة؛ ولذا خرجت الجماهير ثائرة غاضبة إلى الميادين والشوارع ولم يكن خروجهم لتأييد عبد الناصر بقدر ما كان إرضاء لكرامتهم الجريحة وتعبيراً ناطقًا أمام العالم عن رفضهم الهزيمة.

وانهالت البرقيات والمكالمات الهاتفية من كل أرجاء الوطن العربي التي يعلن أصحابها ـ سواء من القادة والرؤساء العرب أو من المواطنين ـ رفضهم لتنحي عبدالناصر، وأذاع زكريا محيي الدين بيانًا على الشعب يرفض ترشيح الرئيس له، وقرر أعضاء مجلس الأمة الذي ظل منعقداً طوال الليل ضرورة حضور الرئيس أمام ممثلي الشعب ليستمع إلى إرادة الشعب، وعلى الرغم من الوعد الذي أعطاه الرئيس بالتوجه إلى المجلس صباح اليوم التالي؛ فإن ذلك الوعد أصبح من المستحيل تنفيذه نتيجة للكتل البشرية المتراصة التي سدت جميع الطرق وأوقفت الحياة العامة داخل العاصمة كلها، ولذا اعتذر الرئيس عن الذهاب إلى المجلس واكتفى بإصدار بيان إلى الشعب.

وفي الجلسة الصباحية التي عقدها مجلس الأمة يوم 10 يونيو وأذيعت على الهواء عن طريق الإذاعة والتليفزيون تلا أنور السادات رئيس المجلس بيان الرئيس، والذي قال فيه: "إنني سوف أبقى حتى تنتهي الفترة التي نتمكن فيها جميعًا من أن نزيل آثار العدوان وأن الأمر كله بعد هذه الفترة يجب الرجوع فيه إلى الشعب في استفتاء عام، وإنني مقتنع بالأسباب التي بنيت عليها قراري وفي نفس الوقت فإن صوت الشعب بالنسبة لي أمر لا يرد ولهذا فإن القرار مؤجل".

مظاهرة الضباط في القيادة العامة لإعادة المشير إلى منصبه:

عقب إعلان الرئيس عدوله عن استقالته صباح يوم 10 يونيو 1967 نزولاً على إرادة الشعب، وبعد أن أدرك القادة والضباط أن نظام الحكم سوف يستمر بلا تغيير اتجه تصميمهم إلى ضرورة الضغط على المشير عامر ليعدل هو الآخر عن استقالته ويستجيب للرأي العام في القوات المسلحة كما استجاب عبد الناصر من قبل لمشيئة الشعب.

وكانت هناك عوامل قوية تدفع الضباط لمحاولة استمرار المشير في منصبه، وخاصة الضباط من كبار الرتب الذين كانوا يتولون القيادات الكبرى، وكذا مجموعة الضباط الذين كانوا يعتبرون من أعوانه المقربين، ففضلاً عن الصلات الشخصية الوثيقة التي باتت تربطهم بالمشير بعد خدمتهم تحت قيادته أربعة عشر عامًا فإن بقاء عبد الناصر في منصبه وتنحية المشير عامر عن قيادته سوف تعني بالنسبة للشعب أن الهزيمة أصبحت مسئوليتها ملقاة على عاتق القيادة العسكرية وحدها، مما كان يجعل العديد من القادة عرضة للمساءلة والمحاسبة وربما المحاكمة العسكرية في المستقبل إرضاء للرأي العام في البلاد الذي كان في أوج ثورته بسبب الهزيمة الشائنة التي لحقت بقواته المسلحة، والتي أخذت معالمها الحقيقية تتضح للشعب بالتدريج بعد عودة الضباط والجنود الذي انسحبوا من سيناء إلى أهلهم وذويهم.

وكان أول تجمع يقوم به الضباط للضغط على المشير عامر قد جرى في الساعة السابعة مساء يوم 10 يونيو، فقد احتشد أكثر من مائتي ضابط بملابسهم الرسمية ومن مختلف الرتب في حديقة منزل المشير بشارع الطحاوية بالجيزة، وعندما اتضح لهم أن المشير غير موجود في المنزل أصروا على البقاء في أماكنهم لحين حضوره.

وكان المشير في هذه الفترة يكثر من الغياب عن منزله لتجنب اللقاء مع الضباط منعًا للحرج وكان يتردد أغلب الأحيان على شقة شمس بدران بالزمالك، وكذا على شقة أخرى كان عصام خليل (أحد المقربين إليه من الضباط) يعدها لابنته بمناسبة زواجها وتقع في شارع حشمت بالزمالك أيضًا.

واتصل تابع للمشير يدعى (متولي السيد) من منزل الجيزة هاتفيًّا معه في شقة ابنة عصام خليل وأنبأه بأن الضباط مصرين على عدم الانصراف من البيت إلا بعد حضوره إليهم، وبعد فترة قصيرة حضر المشير إلى منزله ووقف على السلم الرخامي الخارجي بينما التفت جموع القادة والضباط حوله فشرح لهم موقفه والجرح العميق الذي أصابه

من جراء الهزيمة وأنه قدم استقالته بمحض إرادته لإتاحة الفرصة لقيادة جديدة كي تتولى إعادة تنظيم القوات المسلحة استعداداً لمعركة الثأر مع إسرائيل، وأنه متمسك باستقالته، وطلب المشير من الضباط الانصراف للذهاب إلى مواقعهم ومعسكراتهم؛ لأن الوطن في أمس الحاجة إلى جهودهم، ولكن الضباط لم يقتنعوا بالتبرير الذي قدمه المشير لاستقالته وطالبوه بضرورة العدول عنها كما عدل الرئيس عن استقالته صباح ذلك اليوم، وعندما أدرك المشير مدى إصرار الضباط على ضرورة إعلانه عدوله عن استقالته وحتى يهيئ لنفسه فرصة التفكير أعلن لهم أنه قد حدد الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم التالي موعداً للقائه مع الضباط في مقر القيادة العامة بمدينة نصر.

وفي الساعة الحادية عشرة من صباح يوم 11 يونيو تجمع في البهو الداخلي للقيادة العامة بمدينة نصر ما لا يقل عن 600 ضابط من مختلف الرتب كان من بينهم بعض ضباط الشرف، وبينما كان البهو الفسيح يموج بالضباط الذين ارتفعت أصواتهم واحتدت مناقشاتهم كان الفرقاء وأول الفرقاء ينتظرون حضور المشير وهم جلوس في بدروم المبنى الذي كان مجهزاً ليكون مخبأ للاحتماء بداخله من الغارات الجوية، وسرى نبأ بأن المشير عامر على وشك الوصول فسارع الفرقاء بالصعود على دفعات داخل المصعد إلى الطابق الأول واخترق موكبهم صفوف الضباط المحتشدة في البهو الداخلي حتى وصلوا إلى السلم الرخامي خارج المبنى حيث اصطفوا بنظام في صف واحد بأقدمية رتبهم وفي مقدمتهم الفريق أول محمد فوزي رئيس الأركان.

وكان العقيد محمود طنطاوي السكرتير العسكري للمشير عامر قد حضر في صباح اليوم نفسه (11 يونيو) إلى بيت المشير بالجيزة لمرافقته إلى القيادة العامة تنفيذاً لتعليماته في اليوم السابق، وفوجئ طنطاوي بالمشير عامر مرتدياً ملابسه المدنية وطلب منه التوجه إلى القيادة العامة وإخطار الفريق أول محمد فوزي بعدوله عن فكرة الحضور إلى القيادة العامة وأن يقوم بالاعتذار للضباط الحاضرين نيابة عنه.

وعندما وصل العقيد طنطاوي إلى مبنى القيادة ووجد الفريق أول محمد فوزي واقفًا على السلم الرخامي وقد اصطف بجانبه الفرقاء انتظاراً لحضور المشير اقترب طنطاوي من محمد فوزي، وبعد أن أدى له التحية، وهمس في أذنه برسالة المشير وهي الاعتذار للضباط عن عدم حضوره، وعاد الفريق أول محمد فوزي إلى البهو الداخلي للقيادة حيث أعلن بصوت مرتفع أن المشير عامر قد اعتذر عن الحضور وطلب من الحاضرين الانصراف إلى وحداتهم لحين تحديد موعد جديد للقائهم مع المشير.

وارتفعت في الحال همهمة حادة وأصوات احتجاج وتوالى ترديد العبارات القاسية لرئيس الأركان بعد أن سرى الاعتقاد بينهم أن المشير قد منع من الحضور وأن الفريق أول محمد فوزي يهيئ الجو لإزاحة المشير كي يخلفه في منصبه.

واشترك بعض الفرقاء واللواءات في كتابة عريضة أملوها على اللواء عثمان نصار موجهة باسم ضباط القوات المسلحة إلى رئيس الجمهورية يطالبونه فيها بعدم قبول استقالة المشير عامر وضرورة عودته إلى منصبه كي يتعاونا معًا كما كان الحال بينهما من قبل.

الرئيس يعين الفريق محمد فوزي قائدًا عامًا:

ذكر شمس بدران في أقواله أمام محكمة الثورة التي حوكم أمامها في فبراير 1968 في قضية التآمر على نظام الحكم أنه عندما بلغته الأنباء عن ذلك الهياج الذي جرى في القيادة العامة إثر اعتذار المشير عامر عن الحضور اتصل في الحال هاتفيًّا ببعض اللواءات الذين يعلم أن لهم تأثيراً على زملائهم وطلب منهم تهدئة الجو؛ إذ إن المشير لن يعود وأنه مصمم على استقالته وأن عليهم تلقي التعليمات من الفريق أول محمد فوزي باعتباره أقدم الموجودين رتبة.

واستطرد شمس بدران قائلاً إنه توجه بعد ذلك إلى المشير الذي كان موجوداً وقتئذ

في شقة ابنة عصام خليل بالزمالك واتصل المشير شخصيًّا ببعض القادة الموجودين هاتفيًّا، وكان من بينهم اللواء على عبد الخبير، وطلب منهم إقناع الضباط بالانصراف وبدأ بالفعل ذلك التجمع الكبير في التضاؤل بالتدريج.

وكانت مظاهرة عسكرية قد حضرت ووقفت في الفناء الخارجي لمبنى القيادة أثناء الاجتماع الصاخب للضباط بالداخل، وكانت تتكون من ضباط وجنود سرية الخدمة والحراسة المرابطة في معسكر الحلمية والمخصصة لحراسة منزل المشير، وكانوا يستقلون عدداً من اللوريات وعربات نقل الجند المدرعة من طراز (وليد)، وكان الجنود يرفعون أسلحتهم إلى أعلى وهم يهتفون (لا قائد إلا المشير) وكان على رأس المظاهرة النقيب أحمد أبو نار قائد السرية، وقد مرت المظاهرة بالقرب من منزل عبد الناصر بمنشية البكري واستمع إلى هتافاتها وانزعج عبد الناصر بالطبع، واتصل في الحال برئيس المخابرات العامة صلاح نصر وبقائد الشرطة العسكرية العميد سعد زغلول عبد الكريم ثم بالفريق أول محمد فوزي للتحقيق ولاتخاذ الإجراءات اللازمة حيال المسئولين عن هذه المظاهرة.

وبينما كان الفريق أول محمد فوزي جالسًا في البدروم مع بعض زملائه من الفرقاء عقب مواجهته هياج الضباط وثورتهم في وجهه أثناء تجمعهم في البهو الداخلي للقيادة إثر اعتذار المشير عامر عن الحضور تلقى مكالمة من سامي شرف سكرتير الرئيس للمعلومات على مسمع من بعض الفرقاء، وكشفت التغيرات التي طرأت على ملامحه أن سامي شرف يبلغه نبأ مهمًّا خاصة عندما طلب هو من سامي إنهاء المكالمة كي يحدثه من غرفة أخرى.

وكان النبأ المهم الذي بلغه له سامي شرف هو أن الرئيس قد وقع قراراً بتعيينه قائداً عامًّا للقوات المسلحة، ولم يكن هذا النبأ مفاجأة له بل كان ينتظر صدوره بين لحظة وأخرى كما أخطره سامي الذي يمت إلى زوجته بصلة القرابة.

وقد سجل الفريق أول فوزي في كتابه "حرب السنوات الثلاث" أن الرئيس عبدالناصر اتصل به هاتفيًّا صباح يوم 11 يونيو مرتين، وكانت المرة الأولى حوالي الساعة الحادية عشرة، وكان يسأله عن مظاهرة الضباط المتجمعين في مبنى القيادة انتظاراً لحضور المشير عام كما وعدهم في اليوم السابق، ثم سأله عن المظاهرة العسكرية المتحركة في سياراتها عن مطالب أفرادها وهتافاتهم (مظاهرة سرية الخدمة والحراسة الخاصة بالمشير)، وكانت المرة الثانية في الساعة الثانية بعد الظهر وقد أخطره وقتئذ بأنه قد عينه قائداً عامًا للقوات المسلحة وسأله عن مدى تحمله لهذه المسئولية فأجابه باستعداده لتحملها، وأخبره الرئيس بأن قرار تعيينه هو أول قرار يصدره بعد عدوله عن التنحي وأنه سيذاع من دار الإذاعة في نشرة أخبار الساعة الثانية والنصف مساء.

وقد حاول وفد من اللواءات المعروفين بولاتهم للمشير عامر، والذين تزعموا مظاهرة الضباط في مبنى القيادة ووقعوا على العريضة التي طالبوا فيها بعودة المشير إلى منصبه أن يلتقوا الرئيس عبد الناصر، وذهبوا بالفعل إلى منزله حيث سلموا العريضة التي وقعوها ولكن الرئيس اعتذر عن مقابلتهم بحجة أنه مرهق وطلب تأجيل لقائه معهم إلى المساء، وسرعان ما أصبح ذلك الأمر مستحيلاً، فقد صدرت نشرة عسكرية عاجلة أذاعتها دار الإذاعة في الساعة الخامسة مساء في اليوم نفسه كانت تشمل قبول استقالة سبعة فرقاء هم: الفرقاء أول سليمان عزت ومحمد صدقي محمود وأحمد حليم إمام وهلال عبد الله هلال وجمال عفيفي وعبد المحسن مرتجي والفريق أنور القاضي، كما أحيل ستة لواءات إلى التقاعد وهم: عبد الرحمن فهمي وعبد الحليم وعبد العال وعثمان نصار وحمزة البسيوني وفؤاد علوي واللواء طيار إسماعيل لبيب، بالإضافة إلى العقيد جلال هريدي الذي كان قائداً لقوة الصاعقة التي أرسلت إلى الأردن يوم 2 يونيو للقيام بعمليات تسلل داخل إسرائيل وكان لا يزال موجوداً في عمان مع قوته.

وكان الدافع الذي أثار غضب الرئيس من القادة والضباط الذين وقعوا على العريضة

ـ كما صرح فيما بعد ـ مما جعله يحيلهم جميعًا إلى التقاعد في النشرتين العسكريتين اللتين صدرتا يومي 11 و14 يونيو يرجع إلى شعوره بأنهم يريدون أن يحولوه إلى (توفيق) آخر، وكان يقصد بذلك عريضة الضباط التي ضمنوها مطالب الجيش، والتي قدموها إلى الخديو توفيق أثناء الثورة العرابية.

ولكن السر الحقيقي الذي دفع الرئيس جمال عبد الناصر إلى إحالة هؤلاء القادة الكبار إلى التقاعد كان يرجع في الواقع إلى محاولته ضرب الكتلة الكبيرة من ضباط القوات المسلحة الذين يدينون بالولاء للمشير عبد الحكيم عامر عن طريق إحالة زعمائها إلى التقاعد، ثم تقديم بعض أعوان المشير عامر المقربين بعد فترة قصيرة إلى المحاكمة أمام محكمة الثورة التي كان يرأسها حسين الشافعي بتهمة التآمر على نظام الحكم حيث وُقِّعَتْ عليهم الأحكام المشددة بالسجن.

المشير عامر في أسطال:

أوضح صلاح نصر في مذكراته وقع تعيين محمد فوزي قائدًا عامًّا على المشير عامر، فذكر أنه في اليوم الحادي عشر من يونيو اتصل الرئيس بصلاح نصر هاتفيًّا حوالي الظهر وسأله عن مكان المشير عامر فأخبره أنه موجود بشقة ابنة عصام خليل بالزمالك، ثم سأل صلاح عن رأيه فيمن يعينه قائدًا عامًّا فسأله صلاح: "هل تريد قائدًا عسكريًا محترفًا أم قائدًا سياسيًّا؟" فأجاب عبد الناصر بأنه يريد قائدًا محترفًا لا يشترك في العمل السياسي، فرشح له صلاح نصر الفريق عبد المحسن مرتجي فرد عبد الناصر: "مرتجي خارج من هزيمة ومن معركة خاسرة، ما رأيك في محمد فوزي؟" قال صلاح: "كلنا خارجون من معركة خاسرة، وأنا في رأيي أن مرتجي أكفأ عسكريًّا من محمد فوزي وأفضل منه في قيادة القوات" ولم يعلق عبد الناصر على هذه العبارة ولكنه طلب من صلاح نصر أن يذهب إلى المشير وأن يحضره إليه.

وذكر صلاح نصر أن المشير عامر فوجئ بحضوره إلى شقة الزمالك، وكان يجلس معه

شقيقه حسن عامر وشمس بدران وعصام خليل ودق جرس الهاتف وكان المشير عامر مطلوبًا للحديث مع الرئيس، وبعد حديث قصير قال المشير: "على خيرة الله" وعاد المشير وقال للحاضرين: "تم تعيين محمد فوزي قائدًا عامًّا وسيذاع النبأ في نشرة أخبار الساعة الثانية والنصف" وعلق المشير قائلاً: "اختيار غير موفق" وهُرِعَ شمس بدران ليأخذ المشير بالأحضان ويقدم له التهاني لخلاصه من المسئولية الثقيلة التي كانت على عاتقه.

وبدت على المشير سعادة ظاهرية ولكن كان من الواضح أنه يحس بمرارة داخلية، وعبر عن ذلك بقوله إن لعبة التنحي قد ظهرت الآن ملامحها بوضوح.

ونتيجة لهذه التطورات صمم المشير على مغادرة القاهرة في نفس اليوم (11 يونيو) والذهاب إلى قريته (أسطال) في محافظة المنيا، فاتصل هاتفيًّا بأخيه مصطفى عامر في أسطال ليخطره أنه في الطريق إليه، ثم انطلقت به السيارة إلى بلدته وبرفقته شقيقه حسن عامر وشمس بدران، وقد ذكر عباس رضوان في إحدى المقالات التي نشرت بجريدة الوفد أنه بحث عن عبد الحكيم عامر ولحق به في الزمالك وكان يتأهب للسفر إلى المنيا وركب معه من الزمالك عبد الناصر لإنهاء الخلاف وأنه لابد من التفاهم بينهما ولا ينبغي أن تحدث قطيعة بينهما، ونزل عباس رضوان في الحوامدية، وركب سيارته التي كانت تتبع سيارة المشير وعاد إلى القاهرة.

وخلال إقامة المشير عامر في أسطال حضر لزيارته عدد من الشخصيات المهمة من أصدقاء الطرفين وكان هدف الجميع محاولة تصفية الجو بينه وبين الرئيس عبد الناصر، وكان أول من حضر إليه هو محمد حسنين هيكل الذي جاء ينقل إليه العرض الذي اقترحه الرئيس وهو أن يعين نائبًا أول لرئيس الجمهورية على أن يبتعد تمامًا عن القوات المسلحة، ولكن المشير عامر قابل هذا العرض بالرفض ونظرًا لعدم نجاح هيكل في مهمته لذا فقد عاد فوراً إلى القاهرة.

وخلال هذه الفترة أيضًا حضر إلى مكتب صلاح نصر كل من حسين عبد الناصر شقيق الرئيس وهو زوج آمال ابنة المشير عامر ومحمد أيوب مدير مكتب المشير السابق لشئون الطيران وطلبا من صلاح نصر التدخل لإنهاء الخلاف بين الرئيس والمشير، ووَفْقًا لما ورد في مذكرات صلاح نصر توجه الثلاثة لمقابلة عبد الناصر واقترح حسين عبدالناصر على أخيه أن يوفد صلاح نصر إلى المشير في أسطال لإحضاره لمنزل الرئيس وللعمل على فض الخلافات بينهما.

ووافق الرئيس على اقتراح أخيه ثم جلس الرئيس مع صلاح نصر على انفراد وقال له: "عليك أن تذكره بالشروط التي سبق أن بلغته بها كي يعود" ولما حاول صلاح أن يقنع عبدالناصر أن من الأفضل أن يحضر له عبد الحكيم وبعد أن ينصافيا يمكن للرئيس أن يخبره بما يريد أصر عبد الناصر على موقفه وقال: "لا مناقشة في هذين الشرطين.. إما أن يقبل منصب نائب رئيس الجمهورية ويبتعد تمامًا عن القوات المسلحة، أو أن يبقى في قريته أسطال بعيدًا عن القاهرة" وسافر صلاح نصر على متن طائرة حربية خاصة من مطار ألماظة إلى مطار المنيا في زيارة سرية واتجه في إحدى سيارات المطار برفقة محمد أيوب إلى منزل علي فهمي شرف محافظ المنيا الذي رافقهما إلى أسطال، وكان المشير يجلس مع شمس بدران وبعض أشقائه وأقاربه وأمضى صلاح مع المشير أكثر من ساعتين على انفراد وهو يحاول إقناعه بأن يصحبه في الطائرة التي تنتظر في مطار المنيا.

ورغم المحاولات التي بذلها صلاح لإقناع المشير، ورغم أن نصائح إخوة وأقارب المشير وأصدقائه في أسطال كانت كلها في صف قبول العرض والانحناء للعاصفة حتى تمر فإن المشير رفض عرض الرئيس! وعلل ذلك بأن عودته لمنصب نائب رئيس الجمهورية وهو منصب لا توجد له أي اختصاصات محددة معناه رجوعه بدون قوة، مما سوف يعرضه للهوان على يد عبدالناصر كنوع من الثأر لنفسه، وذكر صلاح نصر أن المشير كان مُصرًّا على عدم تولي أي منصب إلا إذا ارتبط ذلك بعودته إلى قيادة القوات المسلحة، كما اشترط أيضًا رجوع كل الضباط الذين أحيلوا إلى التقاعد عن الخدمة؛

لأنه لم يكن لهم ذنب سوى صلتهم الشخصية به وأن عودته لتولي أي منصب دون عودتهم إلى الخدمة معناه موافقته على إحالتهم إلى التقاعد، وهكذا عاد صلاح نصر إلى القاهرة بعد فشل مهمته، وعلى الرغم من أن شمس بدران كان يعتقد أن إقامة المشير في أسطال سوف تطول مما دعاه إلى الحضور إلى القاهرة كي يعود بأسرته إلى أسطال لتبقى معه هناك فإن إقامة المشير في أسطال لم تستمر أكثر من أسبوع واحد عاد بعده إلى القاهرة.

حوادث الاغتيالات عبر التاريخ:

كم شهد التاريخ المئات من حوادث الاغتيالات الغامضة لرؤساء وحكام وقادة وزعماء في مختلف الدول والبلدان وعلى مر الحقب والعصور، وقد تختفي خبايا بعضها لمدد تطول أو تقصر فتضيع المعالم وتطمس الأدلة وتختفي الحقائق، ولكن مهما تكون مهارة القتلة والسفاحين الكبار الذين يديرون أمثال هذه الجرائم السياسية لتصفية أعدائهم وللتخلص من منافسيهم الأقوياء عن طريق الخيانة والغدر، والذين يتركون مهمة التنفيذ للأتباع الصغار بعد استمالتهم بالمال أو استقطابهم بالمناصب والنفوذ فإن عين العدالة لا تنام وتقف لهم ولتاريخهم بالمرصاد ولو بعد قرون عديدة لتكشف ما ارتكبوه وخططوا له من جرائم وآثام فتدمغ تاريخهم بالعار وتضع أسماءهم في قائمة السفاحين والأشرار.

وقضية مصرع المشير عبد الحكيم عامر شريك الرئيس عبد الناصر في ثورة 23 يوليو وصديق عمره الوحيد، والذي لاقى حتفه بعد أسابيع قلائل من كارثة 5 يونيو 1967 والذي أعلنت السلطات المسئولية أنه انتحر، والذي قال الناس بل انتحروه.. ألم يحن الأوان بعد لكشف أسرارها وهتك ما خفى من خباياها وأوزارها؟

ومهما كان رأي الناس في المشير عبد الحكيم عامر؛ وسواء كانوا في صفه أو ضده فإن الحكم عليه وعلى أعماله ينبغي أن يترك للتاريخ، أما الشيء الذي ينبغي ألا يترك فهو

التغاضي عن قضية تشغل أذهان الناس مثل قضية مصرع المشير عامر دون بحث وتحقيق وتمحيص وتدقيق؛ خاصة أن احتمالات قتله أصبحت بعد هذه السنوات الطوال أقوى مئات المرات من قصة انتحاره الركيكة التي لم يصدقها أحد.

وقد سبق للمهندس حسن عامر شقيق المشير أن طلب رسميًّا إعادة التحقيق في مصرع المشير عامر عندما استدعي أمام المحامي العام المستشار المحمدي الخولي في صيف عام 1975 بناء على بلاغ الأستاذ عبد الحليم رمضان المحامي تعقيبًا على ما نشره السيد صلاح نصر رئيس المخابرات العامة الأسبق في جريدة الجمهورية في عددها الصادر في 4 مايو 1975 والذي نفى فيه أنه سلّم المشير سُمًّا لينتحر به، وقد طلب حسن عامر من المحامي العام طلبين محددين:

1. إعادة التحقيق وسؤال الشهود؛ نظرًا لأن الظروف التي أجرى فيها التحقيق كانت ظروف قمع وإرهاب أخافت الشهود عن الإدلاء بالحقيقة.
2. عرض تقرير الطب الشرعي والتقارير الطبية والمعملية على هيئة طبية دولية لدراستها وإبداء الرأي فيما ورد فيها.

هذا وقد أحال المستشار المحمدي الخولي المحامي العام تقرير الطب الشرعي والتقارير المعملية إلى الدكتور علي محمد دياب خبير السموم بالمجلس القومي للبحوث.

وفوجئ حسن عامر بنقل المحامي العام، وأنه قد عين مكانه المستشار هاشم قراعة، ولما توجه حسن عامر إلى النيابة العامة لمقابلته والاستفسار عما تم فيما سبق أن طلبه من إعادة فتح التحقيق اعتذر بانشغاله بقضايا التعذيب، ولما سأله إذا كان مطلوبًا مذكرة أخرى منه في هذا الشأن لإعادة فتح باب التحقيق أجاب بأن ما سبق أن طلبه في أقواله كاف تمامًا ولا يحتاج إلى مذكرة جديدة، ترى هل يكون التقرير الشامل الذي قدمه العالم الكبير وخبير السموم الدكتور علي محمد دياب وكشف فيه الستار عن جريمة اغتيال المشير عامر بالأدلة العملية الدامغة كان هو السبب في أن باب التحقيق لم يفتح بعد طوال هذه السنوات وفي أن هذا التقرير ذاته لا يعلم أحد مصيره؟

تمثيلية انتحار المشير عامر في منزل عبد الناصر:

إن فكرة تصفية المشير عامر والتخلص منه كانت بلا شك فكرة مبيته عند بعض الأفراد المقربين من حاشية الرئيس عبد الناصر، فقد أصبح المشير عام بعد هزيمة حرب يونيو 1967 أخطر الناس على الرئيس لإصراره بعد تنحيه على العودة إلى منصبه السابق وتولي قيادة القوات المسلحة مرة أخرى، ولما أدرك المشير رفض عبد الناصر القاطع لفكرة عودته إلى قيادة القوات المسلحة رسم مع كبار أعوانه المقيمين معه في بيته الذي تحول إلى ثكنة عسكرية حصينة خطة الاستيلاء على القيادة العامة للقوات المسلحة بالقوة، وكان يعتمد في ذلك على قوات الصاعقة في أنشاص، وكان من المقرر أن يتوجه إليها يوم 27 أغسطس كي تؤمِّن وصوله إلى القيادة الشرقية التي سبق أن انتقلت بعد حرب 5 يونيو 1967 من معسكر الجلاء بالإسماعيلية إلى القصاصين (التابعة لمحافظة الشرقية)، ثم يعلن من هناك تنصيبه قائداً عامًّا للقوات المسلحة، ويعلن بعد ذلك مطالبه لرئيس الجمهورية، فإذا لم يستجب له الرئيس تحركت وحدات من القوات المسلحة إلى القاهرة لعرض هذه المطالب بالقوة.

ولكن الرئيس عبد الناصر أمكن له إحراز قصب السبق في هذا الصراع؛ فقد سارع بدعوة المشير إلى منزله وتمكن من الغداء به يوم 25 أغسطس قبل أن يتعشى به المشير بعد يومين فقط؛ أي يوم 27 أغسطس، وقد أسفرت تلك العملية عن تحديد إقامة المشير في بيته بعد أن تم إخلاؤه من كل من كان بداخله من الضباط والجنود والأسلحة والميليشيا المدنية التي قدمت من أسطال.

وعلى الرغم من ذلك النجاح الذي حققه الرئيس فقد ظل خطر المشير قائمًا لا ينتظر سوى الفرصة المواتية التي قد تسنح له في المستقبل؛ إذ كان جانب كبير من القوات المسلحة لا تزال متعاطفًا معه، وحتى الذين كانوا يظهرون الحياد لم يكونوا يترددون في الانحياز إلى جانبه عند أول بادرة تدل على نجاح جهوده في سبيل الاستيلاء على السلطة.

ولهذه الأسباب وجد بعض الأفراد المقربين من حاشية الرئيس عبد الناصر أن واجب الولاء لرئيسهم من جهة وحرصًا على تأمين أنفسهم مما كان سيحيق بأشخاصهم من أضرار بالغة فيما لو وقعوا تحت طائلة المشير إذا ما عاد إلى السلطة من جهة أخرى ـ لذلك لم يكن هناك بد من وجهة نظرهم من تصفية هذا العنصر المشاغب الذي أيقنوا أنهم لن يشعروا بالأمان والهدوء والاستقرار إلا بالقضاء عليه وزوال خطره.

وعلى الرغم من أن النية الإجرامية للتخلص من المشير كانت مختمرة تمامًا في نفوس بعض هؤلاء الأفراد المقربين من حاشية الرئيس فإن الوسيلة التي سوف يستخدمونها لاغتياله كانت تسبب لهم الحيرة، فقد كانوا يخشون أن تنكشف العملية فتصبح فضيحة دولية شائنة.

وكان المر المؤسف أن المشير عامر نفسه هو الذي خلصهم مما بات يقلق بالهم، فقد أوحى لهم بتصرفاته بفكرة قتله بالسم وإعداد الحادثة لتظهر للملأ على أنها عملية انتحار، لقد كانت تصرفات المشير عامر وأقواله سواء بالتصريح أو التلميح توحي لمن يسمعه بأن فكرة الانتحار كانت تراوده؛ خاصة عندما كان يتعرض لموقف يُهَدَّدُ فيه بتقييد حريته دون أن يعلم هؤلاء بأن ما يتظاهر به من تصرفات وما ينطق به من كلمات إنما هي مجرد أقوال يرسلها للتنفيس عن نفسه المكبوته وما يعانيه من ضغط ثقيل على أعصابه بعد أن حددت إقامته وقيدت حريته ووجد نفسه في هذا الهوان الذي يكتنفه من كل جانب، وبعد أن رأى بعينيه كيف تحول مرءوسوه وبعض ضباطه القدماء الذين كانوا يظهرون له الإخلاص والولاء ليصبحوا ألد الخصوم والأعداء للحفاظ على مناصبهم ونفوذهم، لقد وقعت التمثيلية الأولى لانتحار المشير بالسم مساء يوم 25 أغسطس 1967 عندما دعاه الرئيس لتناول العشاء في بيته فذهب إليه والأمل يملأ صدره بقرب عودة التفاهم والصداقة القديمة فإذا به يفاجأ بأن العشاء قد تحول إلى ساحة للمحاكمة كان على رأسها الرئيس وكان شهودها ثلاثة من زملائه من أعضاء مجلس الثورة القدامى وهم زكريا محيي الدين وأنور السادات وحسين الشافعي، وانتهت المحاكمة الصاخبة بعد أكثر من خمس ساعات بقرار تحديد إقامة المشير في بيته.

وعندما أدرك المشير اليأس من إمكانه التأثير على الرئيس كما كان الحال يجري دائمًا في الأزمات السابقة خاصة بعد أن ترك الرئيس الصالون وصعد إلى غرفة نومه بالطابق العلوي، هيأ له تفكيره المضطرب أن يقوم بإخراج تمثيلية انتحار عسى أن يستدر عن طريقها عطف صديق عمره عبد الناصر ويرق له قلبه وذلك بالتظاهر أنه قد تناول مادة سامة.

وقد سجل أحد شهود هذه الواقعة الذين نثق بصدقهم وهو السيد أمين هويدي وزير الحربية وقتئذ أحداث هذه الليلة التي سماها (الليلة العصيبة) في كتاب القيمّ (مع عبدالناصر) في الصفحتين 182 و183 فقال: "وهنا خرج المشير (من الصالون) ذاهبًا إلى دورة المياه وخرجت معه وكان الرجل ودوداً معي يتحدث في ابتسامته الهادئة ولم يكن منفعلاً بالرغم من أنه كان يدرك الموقف الحرج الذي أصبح فيه.

وفجأة خرج المشير من دورة المياه وفي يده كأس زجاجي به بعض المياه وقال بأعلى صوته وهو يرمي الكأس على طول ذراعه (اطلعوا بلغوا الرئيس أن عبد الحكيم خد سم لينتحر) ودخل في هدوء إلى حجرة الصالون ليجلس على الأريكة ذاتها وهو يبتسم في هدوء وكأنه لم يفعل شيئًا.

وقد انزعجت أشد الانزعاج حينما سمعت ذلك وصعدت إلى الدور العلوي حيث يوجد الرئيس قفزًا فوق الدرج واستقبلني الرئيس من أعلى السلم وقلت له (المشير خد سم وانتحر) فقال الرئيس (عبد الحكيم أجبن من أن ينتحر لو كان عاوز ينتحر كان انتحر لما ودَّانا في داهية)، حدث هرج ومرج أما (الثلاثة الكبار) فكانوا على حالهم لم يتحركوا أو ينفعلوا ودخل الدكتور الصاوي طبيب الرئاسة مسرعًا، ولما لم يستجب المشير للعلاج الذي كان يريده الدكتور الصاوي تقدم السيد حسين الشافعي ليعبط المشير حتى أعطاه الدكتور الحقن اللازمة وهدأ كل شيء من جديد".

وإذا قمنا بتحليل ما جرى في هذه الواقعة من أحداث لما داخلنا أي شك في أنها مجرد تمثيلية مكشوفة للأسباب الآتية:

1. من أين أتى المشير بالسم فقد جاء إلى بيت صديقه عبد الناصر لحضور حفل عشاء وكان في قمة السعادة والتفاؤل أملاً في عودة جو الصفاء بينه وبين الرئيس، وكان متعشمًا أن يرافق عبد الناصر في سفره بعد يومين إلى مؤتمر القمة بالخرطوم.

2. إذا كان قد تناول السم حقيقة فهل يكون علاج الشخص الذي تسمم هو إعطاؤه حقنة وترك السم يمزق أحشاءه أم تجري له عملية غسيل معدة في أقرب مستشفى، ولا شك أن الطبيب كان على يقين من أن الأمر لا يخرج عن كونه تمثيلية غير محبوكة.

3. كان الرئيس عبد الناصر على يقين من أن كل ما يفعله المشير عامر من حوادث الانتحار ليست سوى تمثيليات لاستدرار العطف والدليل على ذلك عدم انزعاجه عندما هرع إليه أمين هويدي قافزًا السلم إلى الطابق العلوي لإخطاره بانتحار المشير، فلم يحاول النزول إلى الطابق الأرضي لمعاينة الأمر بنفسه كما كان المنتظر، فضلاً عن قوله أن المشير أجبن من أن ينتحر ـ باعتباره أكثر الناس معرفة بشخصيته بحكم صداقتهما الطويلة ـ ثم ما كان يحلو له بعد ذلك في أن يحكي ما حدث في مناسبات عديدة قائلاً: "تمثيلية عبد الحكيم خالت على أمين".

4. كان الثلاثة الكبار كما وصفهم أمين هويدي (زكريا والشافعي والسادات) يشاركون عبد الناصر رأيه في أن ما يجريه المشير هو مجرد تمثيليات بحكم عشرتهم الطويلة له وخبرتهم بطباعه وخصائصه؛ ولذا لم يتحركوا من مقاعدهم ولم ينفعلوا ولو كانوا يعتقدون أن زميلهم عبد الحكيم تناول السم حقيقة لينتحر لانفعلوا بالطبع ولقاموا مسرعين من مقاعدهم لإنقاذ حياته بدافع من النخوة والإخاء.

والأمر الذي يدعو إلى الدهشة أن قرار النائب العام تضمن هذه الواقعة باعتبارها محاولة انتحار حقيقة، فقد ورد في هذا القرار: "أُسْتُدْعِيَ المشير من منزله يوم 25 أغسطس 1967 إلى منزل رئيس الجمهورية حيث أَفْهِمَ أن النية اتجهت إلى تحديد محل إقامته فحاول الانتحار بمادة سامة وأسعف بالعلاج وأعيد إلى منزله".

موكب الموت من بيت الجيزة إلى استراحة المريوطية:

كانت التمثيلية التي قام المشير عامر بإخراجها مساء يوم 25 أغسطس في بيت الرئيس عبد الناصر بمثابة النجدة التي هبطت من السماء على بعض أفراد الحاشية من خلصاء الرئيس الذين كان الخوف قد تملكهم من احتمال عودة المشير إلى السلطة، فقد لفتت أنظارهم إلى أن أفضل وأسرع وسيلة مضمونة لاغتيال المشير هي تجهيز مادة سامة شديدة الفتك كي يتناولها المشير في التوقيت الملائم دون إثارة شكوكه واستغلال أية فرصة قادمة يكرر فيها المشير إخراج المشهد التمثيلي السابق في بيت الرئيس ليحولوه ببراعتهم من تمثيلية ساذجة غير محبوكة إلى مأساة إغريقية مفجعة، وسرعان ما سنحت الفرصة التي كانوا يترقبونها ولم يكن قد مضى على التمثيلية الأولى سوى 20 يومًا فحسب كما سوف نرى.

لقد ورد في تقرير النيابة العامة ما ملخصه أنه في يوم الأربعاء 13 من سبتمبر 1967 أصدر رئيس الجمهورية أمراً بنقل المشير عامر من منزله إلى استراحة حكومية بالمريوطية في منطقة الهرم تمهيداً للتحقيق معه، ولتنفيذ ذلك الأمر قام الفريق أول محمد فوزي القائد العام ومعه الفريق عبد المنعم رياض رئيس أركان حرب القوات المسلحة والعميد سعد زغلول عبد الكريم قائد الشرطة العسكرية وعدد من الضباط والجنود بالتوجه إلى منزل المشير بالجيزة الساعة الثانية والنصف بعد ظهر ذلك اليوم وانضم إليهم قائد الحراسة على بيت المشير العميد محمد سعيد الماحي وقابل العميدان سعد عبد الكريم وسعيد الماحي المشير في غرفة الاستقبال وأخطراه بأمر رئيس الجمهورية فأبى تنفيذه، فدخل الفريق عبد المنعم رياض ليحاول بنفسه إقناع المشير بالإذعان ولكنه أصر على الرفض وغافل الحاضرين وتناول بقصد الانتحار مادة (الأكونتين) السامة ممزوجة بقطعة من الأفيون وورقة من السلوفان للتخفيف من آلام التسمم، وعندئذ شوهد يلوك في فمه مادة أدرك الفريق رياض والسيدة نجيبة كريمة المشير على الفور أنها مادة سامة وأنه تناولها بقصد الانتحار.

وصرخت السيدة نجيبة طالبة الإسراع بإسعافه ورأى الفريق رياض نقله من المنزل على وجه السرعة إلى المستشفى لهذا الغرض وهدد باستعمال القوة إن لم يذعن المشير للأمر، فخرج بين رجال الحرس وأفراد الأسرة وركب سيارة ومعه الفريق رياض وبعض الضباط ومن بينهم الرائد محمد عصمت مصطفى من الشرطة العسكرية وسار الجميع في طريقهم إلى مستشفى القوات المسلحة بالمعادي، وكان المشير وهو في السيارة لا يزال يلوك تلك المادة وقَبلَ بعد إلحاح شديد من الفريق رياض إخراجها ولفظ من فمه في يد الرائد عصمت ثلاث ورقات بكل منها أثر لمادة الأفيون، ولما وصلوا إلى المستشفى سلمها الرائد عصمت للتحليل، ثم تجمع عدد من أطباء المستشفى وعلى رأسهم قائده اللواء طبيب محمد عبد الحميد مرتجي لإسعاف المشير وألحوا عليه في عمل غسيل معدة، لكنه أبى وتمكن الأطباء بعد لأي من إعطائه شرابًا مقيئًا وتقيأ بالفعل، وتم التحفظ على هذا القيء لتحليله، وظل المشير في المستشفى إلى أن أصر القائد العام على نقله إلى استراحة المريوطية وخرج من المستشفى معه وصحبهما رئيس الأركان وساروا في طريقهم إلى الاستراحة، وعند وصولهم أثبت في سجلها أن المشير قد وصل إليها في الساعة الخامسة والنصف مساء، وطلب المشير من الفريق أول فوزي إبلاغ رئيس الجمهورية اعتراضه على تقييد حريته على هذا النحو مبديًا أنه يعتبر عدم الرد على اعتراضه في ذات الليلة رفضًا له آثاره الخطيرة، ثم ترك المشير في الاستراحة تحت رعاية النقيب طبيب مصطفى بيومي حسنين الذي ظل يتردد عليه طوال الليل ولاحظ أنه كان يشكو من سعال وقيء فأعطاه عقاقير مهدئة.

وفي منتصف الليل ناوله الطبيب قرصين منومين سقط أحدهما ولم يتمكن من ابتلاع الثاني بسبب استمرار حالة القيء ثم أعطاه الطبيب بعض عقاقير.

وفي الساعة العاشرة صباحًا تسلم الرائد طبيب إبراهيم علي البطاط نوبته في الرعاية الطبية، ولاحظ توالي القيء مع حالة هبوط لم يتمكن بسببها من تناول حتى مجرد غذاء خفيف أو عصير فاضطر الطبيب إلى تغذيته عن طريق الحقن في الوريد بمحلول الجلوكوز.

ولما كانت الساعة الخامسة مساء دخل الطبيب غرفة المشير فوجده نائمًا وبعد السادسة بقليل شعر خادم الاستراحة بالمشير يدخل دورة المياه ويتقيأ فلحق به، وبعد أن عاد إلى فراشه سمع الخادم صوت حشرجة فاستنجد بالدكتور البطاطا الذي أسرع إلى المشير.

وحاول عبثًا إسعافه لكنه لفظ أنفاسه بعد قليل وأثبتت وفاته يسجل الاستراحة في الساعة السادسة وخمس وثلاثين دقيقة مساءً.

وما إن أخطرت النيابة قبيل منتصف الليل بوفاة المشير حتى انتقلت وعاينت مكان الوفاة وفحصت الجثة فحصًا ظاهريًّا بالاشتراك مع وكيل وزارة العدل لشئون الطب الشرعي ووكيل عام المصلحة، ووجد أسفل جدار البطن من الناحية اليسرى قطعة مستطيلة من ورق لاصق يخفي شريطًا معدنيًّا يحتوي على ثلاث فجوات بكل منها مسحوق من مادة ثبت من التقرير الطبي الشرعي والتحليل أنها مادة الأكونتين السامة، وأن المشير توفى بسبب تناول هذه المادة ممزوجة بالأفيون منذ محاولة نقله من منزله في الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر يوم الأربعاء 13 من سبتمبر.

وقد وردت أقوال الشهود في شبه إجماع على أن تصرفات المشير وأقواله كانت تنبئ عن أن فكرة الانتحار كانت تراوده فحاول الانتحار يوم 25 من أغسطس عندما طُلب إلى مقابلة رئيس الجمهورية وَظَنَّ أن النية قد اتجهت إلى اعتقاله، وظلت هذه الفكرة مسيطرة عليه حتى تيقن في يوم الأربعاء 13 من سبتمبر أن الأمر قد صدر باعتقاله منفردًا في غير منزله أقدم على تنفيذ ما استقر عليه عزمه بقصد الحيلولة دون اعتقاله وما يتصل بذلك من تحقيق فيما أسند إليه من تهم بالغة الخطورة.

التقرير الفني للدكتور دياب خبير السموم:

يقع تقرير الدكتور علي محمد دياب خبير السموم الذي يناقش بالتفصيل كل أحداث قضية المشير عامر في 17 ورقة فولسكاب وهو يتضمن ما يلي:

1. بعض الحقائق العلمية المهمة عن المواد السامة التي لم يرد لأي منها ذكر في التقرير الطبي الشرعي كأساس ومقدمة لكل ما يقطع به من رأي.
2. مناقشة التقارير الطبية الثلاثة (تقارير مستشفى المعادي ـ تقرير المعامل الطبية المركزية للقوات المسلحة ـ تقارير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعي).
3. مناقشة ما جرى من أحداث في استراحة المريوطية بالأدلة العلمية، والتي انتهت بوفاة المشير.
4. مناقشة بالأدلة العلمية لتقرير مصلحة الطب الشرعي.
5. الخلاصة والنتيجة.

ونظراً لعدم إمكان نقل تقرير الدكتور علي محمد دياب للقراء، أو حتى تقديم ملخص عنه حتى لا نخل بما يحويه من حقائق وأدلة علمية؛ لذلك سوف نكتفي بعرض آخر فقراته وهي (الخلاصة والنتيجة) حرصًا على فائدة القراء:

أولاً: من الساعة الثانية والنصف بعد ظهر يوم 13/ 9/ 1967 حتى الساعة الخامسة والنصف من مساء نفس اليوم.

من الحقائق العلمية السابق ذكرها، ومن تقارير وأقوال الأطباء والممرضات والشهود بمستشفى المعادي، ومن تقارير التحاليل الطبية لورقتي السلوفان اللتين لفظهما المشير، ولعينة القيء التي جمعت بعد مضغه لهاتين الورقتين نقطع بأن المشير لم يتناول لا مادة الأفيون ولا ماد الأكونتين للأسباب الآتية:

1. ما ذكر من أن المشير قد تناول جزءاً من الأكونتين مختلطًا ببعض الأفيون (للتخفيف من آلام التسمم) وهو في منزله وأثناء القبض عليه، وينفي ذلك بل ويقطع بعدم صحته العوامل الثلاثة التالية:

أ. يؤثر الأفيون، وكذلك الأكونتين، تأثيراً مهبطًا في عملية التنفس وفي حالة بلع

هاتين المادتين مع بعضهما يكون تأثيرهما المثبط لعملية التنفس أقوى بكثير من تأثير أي منها بمفرده مما يسهل ملاحظته (وهو ما لم يلحظه أحد).

ب. إن جرعة من اثنين مللي جرام من الأكونتين إذا بلعها أحد (خاصة أنه من النوع المتبلور) كفيلة بإحداث الوفاة في دقائق بعد تعاطيها، حيث إن الجرعة القاتلة لا تزيد كثيراً على المللي جرام الواحد (الوفاة وَفْقًا للتقرير الرسمي حدثت بعد 28 ساعة من التعاطي).

ج. صعوبة أو تعذر مضغ مادة الأكونتين نظر لما تسببه من حرقان ورعشة وارتجافات (لم يلاحظ أحد من مرافقي المشير هذه الأعراض سواء في منزله أو في الطريق إلى مستشفى المعادي أو في الطريق إلى استراحة المريوطية) مما ينفي تمامًا تناول المشير للأفيون أو الأكونتين.

2. الأفيون أو المورفين صعب الامتصاص من المعدة حيث يمكث بها حتى ثلاث ساعات وقد تبين أن القيء قد حدث بعد المضغ بفترة أقل من ذلك بكثير، لذا فلو كانت اللفافة التي قيل إن المشير كان يمضغها بها أفيون لكان الكشف عن المورفين في عينة القيء عند تحليليها قد أدى إلى نتيجة إيجابية (أي وجود المورفين) ولكن ذلك لم يحدث.

3. لا يمكن اعتماد إيجابية ورقة السلوفان التي ظهر أن بها أفيون، والتي سلمها الرائد عصمت للمحقق عند إدلائه بشهادته يوم 16/ 9 أي بعد ثلاثة أيام من لفظ المشير لها وهو في السيارة بدعوى أنه نسيها في جيبه، في حين أنه سلم الورقتين الأخريين إلى مستشفى المعادي لتحليلهما فور وصول المشير إلى المستشفى مما يؤكد بأن هذا الحرز مدسوس على القضية.

ثانيًا: من الساعة الخامسة والنصف مساء يوم 13/ 9/ 1967 حتى العاشرة من صباح 14/ 9/ 1967، قال النقيب طبيب مصطفى بيومي المكلف بالإشراف الطبي في هذه

الفترة أن الشكوى الوحيدة للمشير كانت كحة عنيفة يتبعها قيء، وأنه طوال فترة نوبته كانت صحة المشير عادية جدًّا من حيث النبض وضغط الدم والتنفس وكان متنبهًا ويتكلم بطريقة عادية، وهذا يؤكد أنه حتى انتهاء نوبة هذا الطبيب كان المشير في صحة جيدة باستثناء السعال الشديد وهو عادة ما يعقبه قيء، ومن غير المقبول علميًّا أن يكون لهذا القيء سبب آخر بدليل أن المشير عندما توقف في اليوم التالي لاعتقاله (يوم 14 أغسطس) عن التدخين تحسنت حالته وقل السعال والقيء.

ثالثا: من الساعة العاشرة من صباح 14/ 9 حتى الساعة السادسة من مساء نفس اليوم:
قال الرائد طبيب إبراهيم البطاطا أن صحة المشير كانت في تحسن، وأنه في الساعة الخامسة عاد المشير فوجده نائمًا ونبضه عاديًّا (90) وتنفسه عاديًّا وعندما عادة في الساعة السادسة وجده نائمًا والحالة هادئة والتنفس عاديًّا والحالة العامة من حرارة ونبض وضغط دم طبيعية جدًّا مما يستبعد معه أن يكون المشير قد تناول أية مادة سامة قبل هذا الوقت، وقد قرر الطبيب أنه لم يكن يتوقع مطلقًا حصول الوفاة بهذه الصورة إذ كانت الحالة طبيعية حتى السادسة مساءً.

وهكذا يقودنا التسلسل المنطقي للأمور إلى أن نقول: إنه بعد هذا التوقيت شرب المشير سم الأكونتين في عصير الجوافة (المواد الفعالة في النبات المحتوي على الأكونتين هناك وجه شبه بين طعمها ونكهتها وطعم ونكهة عصير الجوافة)، ننتقل بعد ذلك إلى ما ذكر في التقرير الرسمي من أن المشير كان يحتفظ بسم الأكونتين بوضعه تحت شريط لاصق أسفل جدار البطن من الجهة اليسرى وأنه عندما قرر الانتحار نزع الشريط اللاصق وأفرغ كمية من الأكونتين ثم بلعها رغم ما يصاحب بلعها من ألم وما تكون عليه نفسيته وقتئذ من انهيار، أعاد وضع شريط الريتالين المحتوي على السم تحت الشريط اللاصق ورفع ملابسه وأعاد لصق الشريط مرة أخرى على أسفل البطن ورغم مجافاة هذا التصور لأي منطق فإننا نعتمد في دحره على ما يلي:

1. من يتعاطى أقل جرعة ممكنة من الأكونتين (حتى لو كانت أقل من الجرعة القاتلة وهي واحد مللي جرام) فإن القوة العضلية له لا تلبث أن تنهار تمامًا مع ما يصاحب ذلك من رعشة وارتجافات تتملك الشفاه والأطراف وسائر أجزاء الجسم مما يتعذر معه إمكان القبض على شيء بالأصابع وهذا يدحض الزعم بأن المشير بعد بلعه الأكونتين وطعمه الحارق الشديد لا يزال في فمه وحلقه وزوره وما يصاحب هذه اللحظة من فقدان لكل شعور وإحساس قد رفع (جاكتة البيجاما) وحرك ملابسه الداخلية ليعيد لصق الشريط بأسفل بطنه وهو تصور غير مقبول على الإطلاق ولا يمكن لأي باحث لديه خبرة بهذا السم أن يقر مثل هذا الزعم أو أن يضعه في الحسبان.

2. ما ذكر من أن مسحوق الأكونتين وجد في فجوات شريط معدني يستعمل أصلاً في تعبئة أقراص الريتالين وما قيل من أن فجوة منها كانت خالية تمامًا بينما كانت ثلاث فجوات مليئة بمادة الأكونتين، وهذا يدعو إلى مناقشة هذا التقرير على ضوء الاحتمالين التاليين:

الاحتمال الأول: أن يكون المشير قد بلع كل محتويات الفجوة الحالية في الشريط وابتلع معها كذلك جزء من الورقة المفضضة التي تغطي الفجوات، وهذا معناه أن المشير قد ابتلع 50 مللي جرامًا كاملة ومثل هذه الكمية من الأكونتين المبلور تكفي لقتل خمسة وعشرين رجلاً في بضع دقائق، ومثل هذه الكمية لو استعملت في القتل أو الانتحار لأصبح الكشف عنها كيماويًّا وبيولوجيًّا في منتهى السهولة ولو بعد مضي أكثر من عشر ساعات على الوفاة، ولذا فهذا الاحتمال مرفوض من الناحيتين العلمية والمنطقية.

الاحتمال الثاني: أن يكون المشير قد حاول ابتلاع جزء من الكمية التي تحتويها إحدى الفجوات وهذا يستدعى أن يعثر على الباقي في هذه الفجوة بعد

تغطيتها بالشريط اللاصق وهو ما لم يحدث، فقد وجدت الفجوات الثلاث في الشريط محتوية على كميات متساوية من الأكونتين وزن كل منها 50 مللي جرامًا ـ لا شك في أن الملاحظة الجديرة بالاهتمام أنه ورد في تقرير الطب الشرعي أنه لم يلاحظ أي واحد من الشهود أي أثر لذرات مادة بيضاء على شفتي المشير أو على أصابعه أو تحت أظافر يديه مما ينفي تمامًا أن المشير هو الذي تناول الجرعة القاتلة من سم الأكونتين بعد الساعة السادسة مساء يوم 14 سبتمبر 1967، ويثبت أنها دُسَّتْ له في عصير الجوافة في ذلك التوقيت بواسطة أحد الأفراد الموجودين باستراحة المريوطية (المقصود بالمادة البيضاء سم الأكونتين).

وقد اختتم العالم المصري الكبير الدكتور علي محمد دياب خبير السموم تقريره بفقرة لها وقع الزلزال كان نصها كما يلي:

"مما سبق لا يستطيع الباحث المنصف المدقق إلا أن يقرر أن وفاة السيد المشير لم تكن انتحاراً وإنما كانت قتلاً بإعطائه سم الأكونتين بطريقة أو بأخرى بعد الساعة السادسة مساء يوم 14/ 9/ 1967 وإنني أقرر مطمئنًا أن هذه الوفاة جنائية مكتملة لشروط الجناية من التعمد إلى سبق الإصرار والترصد والله أعلم وهو ولي التوفيق".

قضية مصرع المشير في ميزان الحق والعدل:

لقد انتهى القرار الذي أصدره النائب العام الأسبق محمد عبد السلام في 10 أكتوبر 1967 في التحقيق في حادث وفاة المشير عبد الحكيم عامر بالفقرة التالية: "وبما أنه مما تقدم يكون الثابت أن المشير عبد الحكيم عامر قد تناول بنفسه عن بينة وإرادة مادة سامة بقصد الانتحار وهو في منزله وبين أهله في يوم 13 من سبتمبر 1967، قضى بسببها نحبه في اليوم التالي وهو ما لا جريمة فيه قانونًا. ولذلك نأمر بقيد الأوراق بدفتر الشكاوي وحفظها إداريًّا"، وهذا القرار الذي أصدرته النيابة العامة قاطع الدلالة على أن سبب وفاة المشير عامر في الساعة 6.35 مساء يوم الخميس 14 سبتمبر 1967، يرجع إلى تناوله

مادة سامة (الأكونتين) بقصد الانتحار أثناء وجوده في منزله وبين أهله في اليوم السابق (الأربعاء 13 سبتمبر) فإذا قمنا بوضع هذه الفقرة من القرار تحت مجهر البحث والتحليل لوجدنا أنه من المستحيل أن تكون الوفاة قد حدثت بهذه الطريقة للأسباب الآتية :

أولاً: من الناحية العلمية:

1. من خواص الأكونتين في الصورة المتبلورة منه (وهو الذي عثرت عليه هيئة التحقيق) أن الجرعة القاتلة منه لا تتعدى من واحد إلى اثنين مللي جرام وحتى لو صغرت الكمية عن ذلك (وهو أمر متعذر) فإن الوفاة قد تحدث سريعًا في ظرف بضع دقائق وقد تزيد لفترة تتراوح ما بين نصف ساعة إلى ست ساعات وتحدث الوفاة بسبب توقف عملية التنفس أو توقف القلب .

وقد كان المشير عامر في أيدي القائمين على حراسته منذ الساعة الثانية والنصف بعد ظهر يوم الأربعاء 13 سبتمبر ، فلو كان قد تناول المادة السامة (الأكونتين) في هذا التوقيت كما جاء في قرار النيابة فإن الوفاة لن تتأخر بأي حال من الأحوال عن الحد الأقصى وهو الساعة الثامنة والنصف من مساء نفس اليوم مع وجود ظهور أعراض التسمم عليه بوضوح ـ ولا يمكن أن يستمر على قيد الحياة كما جرى حتى الساعة السادسة وخمس وثلاثين دقيقة من مساء الخميس 14 سبتمبر (أي ما يزيد عن عشر ساعات على الحد الأقصى المفترض) مما يثبت أن المشير لم يكن قد تناول هذا السم قبل حضورهم إليه لنقله إلى استراحة المريوطية .

2. هناك أعراض واضحة تظهر على الشخص الذي يتناول مادة الأكونتين بمجرد بلع أية كمية حتى لو كانت صغيرة من هذه المادة وهي صعوبة التنفس وظهور ارتجافات وارتعاشات في الأطراف وشعور بالدوخة وكذا الضغف الشديد لعضلات الأطراف حيث يصبح الشخص غير قادر على القيام من مكانه أو المشي فضلاً عن بطء النبض وعدم انتظامه واتساع حدقة العين والشعور بضيق الصدر .

وهذه الأعراض التي يمكن تمييزها واكتشافها بسهولة لم يقل أحد سواء من الأطباء أو من المرافقين للمشير أنه شاهدها أو شعر بها منذ خروج المشير من بيته بالجيزة ثم توجهه إلى مستشفى القوات المسلحة في المعادي، وأخيراً عند انتقاله إلى استراحة المريوطية، وهذا ينفي تمامًا أن المشير قد تناول ذلك السم خلال تلك الفترة؛ أي ما بين الساعة الثانية والنصف يوم الأربعاء 13 سبتمبر حتى الساعة السادسة يوم الخميس 14 سبتمبر (سبعة وعشرين ساعة ونصف ساعة).

ثانيًا: من الناحية الواقعية:

1. أكد جميع أطباء مستشفى القوات المسلحة في المعادي أن المشير عامر خلال الساعتين اللتين قضاهما في المستشفى (من الثالثة حتى الخامسة مساء يوم 13 سبتمبر) كان في حالة عادية تمامًا وكان نبضه وضغط دمه طبيعيين ولم تحدث عليه أية أزمات صحية رغم عدم إجراء غسيل معدة له، ولم يلاحظ عليه أي أعراض تسمم وخرج وهو يبتسم وهو يسير على قدميه بخطوات ثابتة.
2. كان الفريق أول محمد فوزي على اقتناع تام أن المشير عامر لم يتناول أية مادة سامة، ومما يدل على ذلك أنه قال لمدير مستشفى المعادي اللواء طبيب عبد الحميد مرتجي إنها ليست المرة الأولى للمشير وأن الأمر في اعتقاده لا يخرج عن كونه مسرحية، كما أشار على العميد طبيب محمود عبد الرازق أن يتمهل عندما رأى اندفاعه للمشاركة في إسعاف المشير وقال له إن هذه الأمور تكررت ثلاث مرات، وأنه غير مقتنع بجدية محاولة المشير للانتحار، كما أن إصرار الفريق أول محمد فوزي على مغادرة المشير المستشفى قبل الساعة الخامسة مساء يدل على أنه كان مطمئنًا تمامًا على حالته الصحية؛ إذ لا يمكن أن يطلب خروجه من المستشفى وهو في حالة تسمم وأن يتحمل هذه المسئولية.
3. أكد الطبيبان اللذان تم تكليفهما بالإشراف الطبي على المشير في استراحة

المريوطية وهما النقيب طبيب مصطفى بيومي والرائد طبيب إبراهيم البطاطا أن حالة المشير الصحية كانت جيدة، وأنها تحسنت في اليوم الثاني (الخميس) وأن نبضه وضغط دمه وتنفسه كان كله طبيعيًّا حتى الساعة السادسة مساء يوم 14 سبتمبر 1967.

والخلاصة: إنه من الناحية العلمية التي شرحناها بالتفصيل ومن الناحية الواقعية من جهة الحالة العامة للمشير في تلك الفترة ووَفْقًا لأقوال الشهود من الأطباء في مستشفى القوات المسلحة بالمعادي وفي استراحة المريوطية كان المشير عامر منذ خروجه من منزله في الساعة الثانية والنصف بعد ظهر يوم 13 سبتمبر حتى الساعة السادسة مساء يوم 14 سبتمبر في حالة صحية جيدة ولم تظهر عليه أي أعراض تسمم؛ ولذا فإن ما ورد في التقرير الرسمي من أنه تناول في منزلة يوم 13 سبتمبر 1976، مادة الأكونتين السامة التي قضى بسببها نحبه في اليوم التالي هو استنتاج يخالف العلم والمنطق.

وهكذا بعد أن أوضحنا أن المشير لم يتناول مادة سامة يوم 13 سبتمبر 1976، وكان في صحة جيدة باعتراف الأطباء خلال الفترة التي حددناها من قبل (من لحظة مغادرته بيته بالجيزة حتى الساعة السادسة مساء يوم 14 سبتمبر 1967) ترى ما ظروف وفاته التي حدثت فجأة ويلا سابق إنذار؟ إن آخر فحص طبي تم إجراؤه للمشير كان في الساعة السادسة مساء بواسطة الرائد طبيب إبراهيم البطاطا وكان المشير نائمًا وقد شهد الطبيب بأن الحالة كانت هادئة والتنفس عاديًا والحالة العامة من حرارة ونبض وضغط دم طبيعية جدًا، ترى ماذا جرى خلال نصف الساعة الحاسمة ما بين الساعة السادسة وخمسة دقائق (بعد مغادرة الطبيب الغرفة) والساعة السادسة وخمس وثلاثين دقيقة؟

لا شك في أن المشير قد ابتلع الأكونتين في هذه الفترة ولكن لا يمكن أن يكون قد ابتلعه بإرادته بقصد الانتحار؛ لأنه أبعد ما يكون عن المنطق أن يصحو أحد من نوم عميق هادئ لمدة ساعتين ثم يُهْرَعُ فجأة إلى سم زعاف ليبتلعه، وقد سبق أن ذكرنا أنه

من المتعذر ابتلاع أو مضغ مادة الأكونتين وحدها نظراً لطعمها الحارق الشديد وما تسببه من آلام مبرحة في الفم والزور وما تحدثه من حرقان ورعشة وارتجافات؛ لذا فإن الأمر المنطقي أن المشير بعد استيقاظه من النوم وشعوره بالعطش فإن السفرجي الذي اعتاد تقديم عصير الجوافة له منذ حضوره إلى الاستراحة وَفْقًا لأقواله ويدعى منصور أحمد علي وقد ثبت أنه كان موظفًا وقتئذ في رئاسة الجمهورية قدم له هذه المرة كأس الموت وبداخله عصير الجوافة ممزوجًا بسم الأكونتين، وهذا يدعونا إلى الشك في شهادة هذا السفرجي الذي قال إن المشير ترك الغرفة بعد أن استيقظ من النوم وذهب إلى الحمام وطلب مياه (لأن المياه كانت مقطوعة عن الاستراحة)، إذ لم يشهد أحد سواه بهذه الشهادة، وحقيقة ما جرى وَفْقًا للتسلسل المنطقي أن المشي بعد أن شرب كوب العصير سرى السم سريعًا في جسده (لأن كمية الأكونتين لم تكن تقل عن ملليمترين) وعندما بدأ يعاني آلام السم الزعاف ودخل في حشرجة الموت سارع السفرجي لينادي الطبيب الذي فوجئ وَفْقًا لأقواله مفاجأة مذهلة بسبب هذا الانهيار غير المتوقع في حالة المشير.

وهناك بعض ملاحظات مهمة أجد أن من الضروري وتسجيلها نظراً لما تحمله من معان خطيرة تتعلق مباشرة بقضية مصير المشير:

1. توفى المشير في الساعة 6.35 مساء يوم 14 سبتمبر 1967 ولكن النيابة لم تبلغ إلا في الساعة 10.45 مساء؛ أي بعد الوفاة بأكثر من أربع ساعات ووصلت هيئة التحقيق إلى استراحة المريوطية في الساعة 12.50 بعد منتصف الليل؛ أي بعد الوفاة بأكثر من ست ساعات، ألم يكن في الإمكان خلال هذه الساعات الطويلة القيام بالعديد من الأعمال والتصرفات لإخفاء الحقائق وتغيير المعالم قبل وصول هيئة التحقيق؟
2. هل يعقل أن جهة التحقيق وكل أفرادها من أعلى مستوى بالطبع في مهنتهم يغفلون عن التحفظ على علبة الجوافة التي شرب المشير من عصيرها والكوب الذي استخدمه في الشرب ويجرون تحريزهما لإرسالهما إلى معامل التحليل بالطب الشرعي لفحص مايهما من بقايا ومخلفات.

إن أي معاون نيابة حديث الخدمة لا يمكن أن يفوته إجراء ذلك التصرف! وإذا فرض أن العلبة والكوب قد اختفيا كما كان متوقعًا . . ألم يكن من الواجب إثبات ذلك في التحقيق؟

ولكن نلتمس لهم العذر بلا شك فقد كان الجو العام وقتئذ خانقًا وكان الناس من الخوف والرعب في رعب!

3. جاء في تحقيق النيابة أن المشير قد حصل على السم عن طريق صلاح نصر رئيس المخابرات العامة الأسبق، وقد أرسل صلاح نصر رسالة إلى جريدة الجمهورية نشرت في 4 مايو 1975 أكد فيها إنه لم يسلم سمًا لينتحر به المشير، وذكر أنه حدث تلاعب في سجلات السموم بالمخابرات بعد استقالته فقد نحى الرجل المسئول وجيء بآخر لا يوثق فيه، وأن المادة السامة كانت كاملة في مكتبه حتى تقديم استقالته في 26 سبتمبر 1967.

وهذا الكلام يفتح الباب أمام تساؤل خطير وهو من الذي استطاع أن يحصل على سم الأكونتين من جهاز المخابرات العامة بعد أن ترك صلاح نصر الخدمة؟

4. جاء في الصفحة 109 من كتاب المستشار محمد عبد السلام النائب العام الأسبق (سنوات عصيبة) بأن السيد محمد فائق وزير الإرشاد وقتئذ أبدى لوزير العدل المستشار عصام حسونة عدم موافقته على نشر قرار النيابة في الصحف بصيغته، وأنه يطلب عمل بعض التعديلات فيه ولكن النائب العام رفض إجراء أي تعديل وقال إنه لا يملك إلا تسليم القرار بأكمله أو عدم تسليمه أصلاً، وعلى الرغم من إخطار النائب العام بأن الحكومة سوف تنشر القرار بصيغته كاملاً فإن ذلك لم يحدث، ووَفْقًا لما ورد في كتاب الأستاذ موسى صبري (وثائق 15 مايو) تم حذف فقرات بأكملها من التقرير لا يقل حجمها عن 55 سطرًا فقد استدعى مندوبو الأخبار والأهرام والجمهورية إلى مكتب وزير الإرشاد وسلم الوزير كلاً منهم قلمًا أسودَ

وطلب إليهم أن يجروا بالقلم الأسود أمامه على هذه الفقرات بحيث يطمس أصلها تمامًا، وقيل حينئذ إن الرئيس عبد الناصر أمر بأن يعرض التقرير أولاً على الأستاذ محمد حسنين هيكل وهو الذي حدد الفقرات التي تطمس حتى لا تنشرها الصحف.

5. ثبت أن الرجلين اللذين عينا لخدمة المشير في استراحة المريوطية هما منصور أحمد علي (السفرجي) وأحمد محمد مصطفى لطفي (الممرض) كانا وقتئذ موظفين في رئاسة الجمهورية وكانت الفقرة التي ذكر فيها ذلك في تقرير النيابة من ضمن الفقرات التي أمر وزير الإرشاد بطمسها بالقلم الأسود حتى لا تنشر في الصحف، ترى هل الاسمان حقيقيان وما هو مصيرهما؟

6. قامت السلطة ببعض الإجراءات التعسفية التي تدل على حالة القلق والاضطراب التي كانت تعانيها في ذلك الوقت، ففي ليلة تحديد إقامة المشير (25 أغسطس 1967) قامت السلطة باعتقال إخوته وأبناء عمه وزوج أخته ولم يبلغ شقيقه الوحيد المطلق السراح المستشار عبد الجواد عامر بوفاة المشير إلا في وقت متأخر؛ ولذا لم يصل إلى استراحة المريوطية إلا قرب الفجر كما لم تبلغ أسرة المشير بوفاته إلا صباح اليوم التالي.

وفضلاً عن ذلك لم يسلم جثمان المشير لأسرته بل قامت السلطة بعمل جميع الترتيبات تحت إشرافها وتحت حراسة مشددة، ولم يسمح لأحد بالاقتراب منه لرؤيته، وقامت الأجهزة البوليسية بتشييع جنازته في أسطال وهي تحمل البنادق الآلية والرشاشات حتى وارته التراب وبقيت حراسة عسكرية على قبره لمدة ثلاثة أشهر، ونتيجة لجو الرعب لم يتمكن الأهالي من المشاركة في العزاء أو تشييع الجنازة، وكان سرادق العزاء خاليًا من المعزين ولم يجلس فيه سوى محافظ المنيا ورجال الأمن ورجال المخابرات والشرطة العسكرية ونفر قليل من الأقرباء ممن لم يشملهم الاعتقال.

ملاحظة:

المرجع للفصل الخامس مقال للمؤلف نُشر في مجلة أخر ساعة (العدد 3274 الصادر في 23 يوليو 1997 بعنوان قتلوه ولم ينتحر).

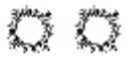

obeikandl.com